الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية

مجلس الأمة

الجريدة الرسمية للمناقشات

الفترة التشريعية التاسعة (2022-2024)- السنة الأولى 2022 – الدورة البرلمانية العادية (2022-2023) – العدد: 6

الجلسة العلنية العامة

المنعقدة يوم الخميس 7 جمادى الأولى 1444
الموافق 1 ديسمبر 2022

طبعت بمجلس الأمة يوم الأحد 8 جمادى الثانية 1444
الموافق 1 جانفي 2023

فهرس

1- **محضر الجلسة العلنية الحادية عشرة**..... **ص** 03

- أسئلة شفوية.

2- **ملحق** **ص**29

- أسئلة كتابية.

محضر الجلسة العلنية الحادية عشرة
المنعقدة يوم الخميس7 جمادى الأولى 1444
الموافق 1 ديسمبر 2022

الرئاسة: السيد صالح ڤوجيل، رئيس مجلس الأمة.

تمثيل الحكومة:
- السيد وزير التعليم العالي والبحث العلمي؛
- السيد وزير السكن والعمران والمدينة؛
- السيد وزير التجارة وترقية الصادرات؛
- السيد وزير النقل؛
- السيد وزير الصحة؛
- السيدة وزيرة العلاقات مع البرلمان.

إفتتحت الجلسة على الساعة العاشرة
والدقيقة العشرين صباحا

السيد الرئيس: بسم الله والصلاة والسلام على رسول الله؛ الجلسة مفتوحة.

أرحب بالسيدة والسادة الوزراء، كما أرحب بالطاقم المرافق لأعضاء الحكومة، كما أرحب بالسيدات والسادة أعضاء مجلس الأمة المحترمين، كما أرحب أيضا بأسرة الإعلام.

يقتضي جدول أعمال جلستنا لهذا اليوم، طرح أسئلة شفوية.

وطبقا للدستور والقانون العضوي رقم 16 ـ 12 والنظام الداخلي لمجلس الأمة، نبدأ بقطاع التعليم العالي والبحث العلمي، والكلمة للسيد محمد أخاموك، فليتفضل مشكورا، مدة السؤال هي 3 دقائق، واطرح السؤال من مكانك، فهناك تنظيم خاص بالتسجيل، ويمكنك التكلم من مكانك مباشرة، خاصة فيما يخص طرح السؤال والرد، حتى تكون الأمور أكثر تنظيما؛ السيد محمد أخاموك، تفضل.

السيد محمد أخاموك: بسم الله الرحمن الرحيم والصلاة والسلام على أشرف المرسلين.

السيد رئيس مجلس الأمة، المجاهد صالح ڤوجيل المحترم،

السيدة والسادة الوزراء المحترمون،

زميلاتي، زملائي المحترمون،

أسرة الإعلام،

الحضور الكريم،

السلام عليكم ورحمة الله تعالى وبركاته.

يشرفني أن أطرح على سيادتكم السؤال التالي نصه:

إن قطاع التعليم العالي في الجزائر من أهم القطاعات التي من شأنها النهوض بالدولة على المستوى السياسي والاقتصادي والثقافي والتاريخي، وذلك بالجهد الذي تبذله نخبة المجتمع والمتمثلة في أساتذتنا الكرام، ونظرا للنقص الحاد في هيئة التدريس، خاصة في المناطق الصعبة، فقد وفرت الدولة كل متطلبات السير الحسن لتأدية الوظيفة في أحسن الظروف، وأعطت امتيازات، ممنوحة للضرورة القصوى، لتشجيع هذه الطبقة للعمل في الجنوب، وذلك عبر مراسيم تنفيذية، توضح كيفية الاستفادة من هذه الامتيازات.

لهذه الأسباب، فإنه يشرفني أن أتقدم إلى سيادتكم المحترمة بهذا الطلب والمتمثل في التدخل لتطبيق المرسوم التنفيذي رقم 95 ـ 28 المؤرخ في 12 جانفي 1995، والمرسوم رقم 72 ـ 199 المؤرخ في 5 أكتوبر 1972، ومراسلة الوزارة الأولى رقم 1702 المؤرخة في 14 فبراير 2017، لاحتساب الزيادة في أقدمية 6 أشهر عن كل سنة، بعنوان العمل في الجنوب للترقية في رتبة أستاذ محاضر، صنف "أ" للولايات التالية: تندوف، أدرار، تمنراست وإليزي، واعتبار أن هذه الزيادة تعتبر خدمة فعلية مقضية، علما أن المراسيم السالفة الذكر مطبقة للحصول على رتبة أستاذ تعليم عالي.

سؤالي، السيد الوزير، هو كالتالي:

ـ إلى متى يطبق، سيدي الوزير، هذا المرسوم التنفيذي بالنسبة لهذه الولايات المذكورة أعلاه؟

وشكرا والسلام عليكم ورحمة الله تعالى وبركاته.

السيد الرئيس: شكرا للسيد محمد أخاموك؛ الكلمة للسيد وزير التعليم العالي والبحث العلمي، فليتفضل مشكورا.

السيد وزير التعليم العالي والبحث العلمي: بسم الله الرحمن الرحيم والصلاة والسلام على أشرف المرسلين.

السيد الرئيس المحترم،

السيدات والسادة أعضاء مجلس الأمة،

السادة الحضور،

الأسرة الإعلامية.

أستهل الرد على هذا السؤال الشفوي، بتوجيه عبارات الشكر والامتنان لعضو مجلس الأمة، السيد محمد أخاموك، على اهتمامه بشؤون قطاع التعليم العالي والبحث العلمي.

في هذا الشأن، أتشرف بإفادتكم بأن الترقية إلى رتبة أستاذ محاضر، قسم "أ" قد حددتها أحكام المادة 45 من المرسوم التنفيذي رقم 08 ـ 130 المؤرخ في 3 مايو سنة 2008 والمتضمن القانون الأساسي الخاص بالأستاذ الباحث، تنص هاته المادة على أنه يرقّى بصفة أستاذ محاضر، قسم "أ"، الأساتذة المحاضرون، قسم "ب" الذين يثبتون تأهيلا جامعيا أو درجة معترفا بمعادلتها دون اشتراط فترة معّينة، عكس أحكام المادة 50 من نفس المرسوم التنفيذي المتعلقة بالترقية إلى رتبة أستاذ والتي اشترطت مدة خمس (5) سنوات بصفة أستاذ محاضر، قسم "أ".

والتأهيل الجامعي يعتبر تتويجا علميا وبيداغوجيا، يسمح للأساتذة الباحثين الدائمين الذين أثبتوا مستوى عال من الكفاءة والجدارة العلمية، بأن يترقوا إلى هذه الدرجة.

وتجدر الإشارة، إلى أن التأهيل الجامعي يستند على أحكام المرسوم التنفيذي رقم 21 ـ 50 المؤرخ في 28 جانفي 2021 الذي يحدد شروط وكيفيات الحصول على التأهيل الجامعي، وكذا القرار الوزاري رقم 804 المؤرخ في 14 جويلية 2021، والملحق المعدل والمتمم له رقم 493 المؤرخ في 20 أفريل 2022، الذي يحدد كيفيات تطبيق الأحكام المتعلقة بالحصول على التأهيل الجامعي.

وفي هذا الموضوع، يخضع ملف المترشح لهذه الترقية العلمية، إلى مختلف التقييمات الإدارية، ثم العلمية والبيداغوجية، اعتمادا على معايير تعتبر عموما دولية تطبق في مختلف البلدان الأخرى، حيث يشترط على المترشح، للحصول على التأهيل الجامعي، استيفاء الشروط التالية:

ـ أن يكون حائزا على رتبة أستاذ محاضر، قسم "ب" أو أستاذ باحث، قسم "ب".

ـ أن يكون في وضعية نشاط دائم لمدة ثلاث (3) سنوات، على الأقل، متتالية أو متفرقة، في مؤسسة واحدة، أو في مؤسسات جامعية أو بحثية عدة.

ـ أن يكون متحصلا على شهادة دكتوراه، أو شهادة أجنبية معترف بمعادلتها، منذ سنة (1)، على الأقل، اعتبارا من تاريخ الحصول على شهادة الدكتوراه، أو تاريخ الحصول على شهادة معادلة للدكتوراه.

ـ أن يقدم ملف الترشح للتأهيل الجامعي في الشعبة المدرجة في شهادة الدكتوراه المتحصل عليها.

ـ أن يكون المترشح، مؤلفا رئيسيا لمقال علمي واحد (1) على الأقل، خارج الأطروحة.

إن سنة واحدة بعد مناقشة رسالة الدكتوراه، غير كافية لتقييم أداء الأساتذة الباحثين، قسم "ب"، والباحثين الدائمين، في المجال البحثي والبيداغوجي، من أجل تأهيلهم لرتبة أعلى.

كما أن الزيادة في الأقدمية، المنصوص عليها بموجب المرسوم التنفيذي رقم 95 ـ 28 المؤرخ في 12 جانفي 1995، الذي يحدد الامتيازات الخاصة بالموظفين المؤهلين التابعين للدولة، والجماعات المحلية، والمؤسسات والهيئات العمومية، العاملين بولايات: أدرار وتمنراست وتندوف وإليزي، لا تعني الترقية في الخبرة العلمية.

وعليه، بناء على ما سبق ذكره، فإن عدم تطبيق الامتياز

الممنوح للأساتذة المحاضرين، قسم "ب" والعاملين في ولايات: تندوف، أدرار، تمنراست وإليزي، بمنحهم أقدمية تقدر بستة (6) أشهر، يعود إلى اشتراط قانونهم الأساسي لحصولهم على التأهيل الجامعي، الذي يعتبر وجوب توفر الدرجة العلمية في الأستاذ المحاضر قسم "ب"، وفقا لمعايير بيداغوجية وعلمية بحتة لا علاقة لها بالخبرة المهنية.

تلكم، هي عناصر الإجابة على انشغال السيد محمد أخاموك، وشكرا جزيلا لكم.

السيد الرئيس: شكرا للسيد الوزير؛ الكلمة مرة أخرى للسيد محمد أخاموك، إن كان له تعقيب على رد الوزير، تفضل.

السيد محمد أخاموك: شكرا سيدي الرئيس.

بداية، أتقدم بالتحية والشكر للسيد الوزير على الشروحات المقدمة حول الموضوع.

حسب المعلومات التي سمعتها من أساتذة، في هذه الولايات المذكورة في السؤال، بأن هناك فئة من الأساتذة قد استفادت من الترقية، أما الدكاترة الجامعيون لم يستفيدوا منها، الرجاء منكم معالجة هاته النقطة.

وأغتنم - سيدي الوزير - هذه الفرصة لأطلب من وزارتكم منح تحفيزات وامتيازات للأساتذة الجامعيين الذين يعملون في ولايات الجنوب، نظرا لخصوصيات المنطقة وظروف المعيشة الصعبة بها، وذلك بتشجيعهم على الذهاب والتدريس هناك، وشكرا والسلام عليكم ورحمة الله تعالى وبركاته.

السيد الرئيس: شكرا للسيد محمد أخاموك؛ الكلمة للسيد الوزير إن كان له تعقيب..

ليس له تعقيب، نبقى دائما في نفس القطاع، والكلمة للسيد محمد رباح، فليتفضل مشكورا.

السيد محمد رباح: بسم الله الرحمن الرحيم والصلاة والسلام على أشرف المرسلين.

السيد رئيس مجلس الأمة المحترم،

السيدة والسادة الوزراء،

زميلاتي، زملائي أعضاء مجلس الأمة،

السلام عليكم ورحمة الله تعالى وبركاته.

السيد رئيس مجلس الأمة،

قبل أن أبدأ في طرح هذا السؤال، والذي سبق أن طرحته منذ 6 أشهر، حبذا لو تكلمت من أعلى المنصة، لأن هناك تعبيرا لغويا وكذلك هناك تعبير جسدي، في المجلس الشعبي الوطني يقومون بطرح ما يقارب 32 سؤالا ونحن 12 فقط!!

سيدي الرئيس،

نعلم بأنك منصف لأعضاء مجلس الأمة، حبذا لو سمحت لنا بالكلام من أعلى المنصة، فسيكون ذلك أحسن... سيدي رئيس مجلس الأمة، حتى يكون التعبير الموجه إلى السيد الوزير أفضل، وحتى أراه ويراني وحتى لا أكلمه في ظهره، بل أكلمه وأنا مقابل له.

السيد الرئيس: لا أظن أن هناك داع، لأنك من موقعك تستطيع أن تتكلم وبإمكان الجميع سماع سؤالك والاستفادة منه.

السيد محمد رباح: يا سيدي المجاهد، حياتك كلها من أعلى المنابر، إذن، اسمح لنا أيضا بالصعود إلى المنبر وا لتكلم..

.. **(تصفيق)**..

السيد الرئيس: لا بأس، تفضل، سأسمح لك بذلك.

السيد محمد رباح: حفظك الله، سيدي الرئيس، بسم الله الرحمن الرحيم والصلاة والسلام على أشرف المرسلين.

السيد المجاهد، الفاضل، رئيس مجلس الأمة،

السيدة والسادة الوزراء،

السيدات والسادة أعضاء مجلس الأمة،

أسرة الصحافة،

السلام عليكم ورحمة الله تعالى وبركاته.

سؤالي موجه إلى السيد وزير التعليم العالي والبحث العلمي:

بناء على القرار الوزاري رقم 1022 المؤرخ في 23 أكتوبر 2017 والذي يعطي الإمكان القانوني لجامعة التكوين المتواصل بمباشرة التكوين في طوري الماستر والليسانس عن بعد، وبقدر ما نثمن هذا المسار الجديد الذي يفتح أمام شبابنا الجامعي وبعض إطارات بلادنا الفرصة في تحسين مستواها أو استدراك ما فاتها من تكوين لظروف تختلف

من شخص إلى شخص آخر، نطرح السؤال الشفوي الآتي:
السيد الوزير،
بعد اطلاعنا على النصوص التنظيمية لجامعة التكوين المتواصل، لاحظنا ما نراه تناقضا بين مهام هذه الجامعة التي أنشئت للتكفل بفئة من الطلبة الذين لم يسعفهم الجهد في الالتحاق بالجامعة، قصد تكوينهم لسوق العمل في مقابل دورها اليوم الموجه إلى التعليم الأكاديمي بدل التكوين المهني، باحتضان هذه التسجيلات الأكاديمية الجديدة؛ وهنا نتساءل:
- ما هو السند القانوني الذي اعتمدتم عليه لمنح جامعة التكوين المتواصل الشروع في هذا النوع من التعليم، خاصة وأن المرسوم التنفيذي رقم 149 المؤرخ في 26 ماي 1990 والصادر في الجريدة الرسمية 22 لا يتيح هذا النوع من التكوين ولا تسمح بنوده بمنح هكذا شهادات أكاديمية؟
- هل تحمل هذه الشهادات نفس القيمة الأكاديمية والسوقية لمثيلاتها من الشهادات الممنوحة من طرف الجامعات الوطنية؟ وهل من تنسيق مع مصالح الوظيف العمومي لتصنيفها؟
- بعد تجربة نموذجية فاشلة على مستوى ست جامعات وطنية، ما هي الاحتياطات والتدابير المتخذة لإنجاح هذه التجربة التي يعلق عليها شبابنا آمالا كبيرة؟
تقبلوا، السيد الوزير المحترم، فائق عبارات التقدير والاحترام، شكرا.

السيد الرئيس: شكرا للسيد محمد رباح؛ الكلمة للسيد الوزير.

السيد وزير التعليم العالي والبحث العلمي: بسم الله الرحمن الرحيم والصلاة والسلام على أشرف المرسلين.
السيد رئيس مجلس الأمة،
السيدة وزيرة العلاقات مع البرلمان،
السيدات والسادة أعضاء مجلس الأمة،
أسرة الإعلام.
أستهل هذا الرد بتوجيه عبارات الشكر لعضو مجلس الأمة، السيد محمد رباح، على اهتمامه بقطاع التعليم العالي والبحث العلمي.
وبهذا الخصوص، أود أن أذكّر السيد العضو بأن هذه الجامعة، جامعة التكوين المتواصل، استحدثت بموجب المرسوم التنفيذي رقم 90 - 149 المؤرخ في 26 ماي 1990 المتضمن إنشاء هاته الجامعة وتنظيمها وعملها، لضمان التكوين المتواصل، والتكوين حسب الطلب لفائدة مستخدمي الإدارات العمومية، وكذا مختلف قطاعات الاقتصاد الوطني.
وتبعا لذلك، فإن هذه الجامعة تأسست لتكوين موظفي وإطارات الإدارات والمؤسسات الاقتصادية العمومية، في مختلف التخصصات.
وكان بموجبها يتحصل الطالب، المسجل في هذه الجامعة، بعد ثلاث (3) سنوات من الدراسة، على شهادة الدراسات الجامعية التطبيقية (DEUA) وهي شهادة، بطبيعة الحال، معترف بها في سوق العمل ومطلوبة في الإدارات والمؤسسات العمومية.
وقد أعاد القطاع هيكلة جامعة التكوين المتواصل، من أجل جعلها تواكب الإصلاحات التي عرفها قطاع التعليم العالي والبحث العلمي، وفي إطار تعزيز دورها وانفتاحها على المحيط الاقتصادي والاجتماعي، خاصة بعد انفتاح الجامعة، في إطار إصلاحها وإدخال نموذج التكوين: ليسانس، ماستر ودكتوراه، وقصد تكريس هذا التصور، أصدر القطاع (قطاع التعليم العالي والبحث العلمي) القرار الوزاري رقم 1022 المؤرخ في 23 أكتوبر 2017، الذي يحدد مهام وشروط الالتحاق بجامعة التكوين المتواصل، والذي سمح للجامعة بتسجيل الطلبة الحاصلين على شهادة البكالوريا، عوض الالتحاق بهذه المؤسسة على أساس مستوى السنة الثالثة من طور التعليم الثانوي، ولم يلغ هذا القرار الغايات التي من أجلها أنشئت جامعة التكوين المتواصل، بدليل ما نصت عليه المادة الثانية (2) منه، على أن جامعة التكوين المتواصل، تتولى تطوير التكوين المتواصل بالتعاون مع المؤسسات والقطاعات المستخدمة، وكذا تنظيم دورات لتحسين المستوى، وتجديد التكوين لفائدة القطاعات المختلفة.
وقد كرست المادة الثالثة (3) من القرار 1022 المذكور آنفا، ضمان هذه الجامعة التكوين في الطور الأول لتحضير شهادة الليسانس عن بعد، وذلك لفائدة المترشحين الحائزين على شهادة بكالوريا التعليم الثانوي، أو شهادة معادلة لها.
وعليه، لا يوجد ما يمنع من إدراج تكوينات أكاديمية جديدة، خاصة وأنها لن تؤثر على المهام الأصلية التي من أجلها تم إنشاء هاته المؤسسة.
أما بالنسبة لتقييمكم، السيد عضو مجلس الأمة المحترم، على أنها تجربة فاشلة على مستوى ست (6) جامعات، فإننا

لا نشاطركم الرأي، بطبيعة الحال، خاصة أن هذه التجربة القصيرة، التي تم تطبيقها كمرحلة تجريبية على نطاق خمس (5) جامعات، مكنت من اكتساب تجربة في هذا النمط من التكوين المتواصل.

بالإضافة إلى ذلك، فإن المرسوم التنفيذي رقم 22 ـ 208 المؤرخ في 5 جوان 2022 المتضمن نظام الدراسات والتكوين للحصول على شهادات التعليم العالي، قد رسم التعليم عن بعد كنمط من أنماط التعليم الجامعي.

أما بخصوص المسائل الأخرى المثارة في سؤالكم، فأود أن ألفت انتباهكم السامي إلى أن قطاع التعليم العالي والبحث العلمي قد أعاد فتح ملف جامعة التكوين المتواصل، وستصبح لنا قريبا، إن شاء الله، جامعة مفتوحة أو الجامعة الإفتراضية، وبالتالي، سيكون لهذا الصرح البيداغوجي والعلمي صيت كبير لتكوين إطارات المستقبل.

لكم مني فائق الاحترام والتقدير وشكرا جزيلا.

السيد الرئيس: شكرا للسيد الوزير؛ الكلمة مرة أخرى للسيد محمد رباح، فليتفضل مشكورا.

السيد محمد رباح: شكرا، بروفيسور كمال بداري، وزير التعليم العالي والبحث العلمي على ردكم.

سيدي الوزير، سأعطيك مبررا لما تكلمت وقلت إنها تجربة فاشلة، فبعد توقيف تجربة التعليم عن بعد في الماستر وتحويلها إلى جامعة التكوين المتواصل، ما هي الضمانات والاحتياطات المتخذة، حتى لا يتكرر هذا الفشل؟ مثلا، سيدي الوزير، أكثر من 500 طالب الذين درسوا الماستر إدارة ومالية بجامعة "الجزائر 1" لم يتحصلوا على الشهادة النهائية ولم يتم التصديق على الوثائق التي تمكنهم من مواصلة الدراسة في الخارج، بحجة عدم وجود قرار فتح التخصص، بمعنى أن القرار نفسه غير موجود، وأنا أقول لك، سيدي الوزير، والأمين العام في وزارتكم والذي كان رئيس جامعة "الجزائر 1"، هو على دراية بهذا الموضوع، وإلى اليوم لم تمنح لهم الشهادات؛ تخصص الجنائي تم منحهم الشهادات، أما تخصصا الإدارة والمالية لم تمنح لهم، هذا في شعبة الحقوق، هناك أكثر من 500 طالب.

أيضا، سيدي الوزير، جامعة التكوين المتواصل لا تزال مؤطرة بالقانون رقم 90 ـ 149 مَلمحُ هذا التكوين حسب هذا القانون، هو تكويني، موجه إلى سوق العمل وليس تعليميا والنصوص التطبيقية والقرارات التفسيرية شحيحة بخصوصه وتركت مجالا للمسؤولين الذين تعاقبوا على القطاع للاجتهادات الخاصة والظرفية والدليل الغموض الكبير حول المهام الأساسية والثانوية للجامعة وهو ما خلص إليه مجلس المحاسبة في تقريره ما قبل الأخير، فجامعة التكوين المتواصل عرفت بالتكوين للقطاعات المختلفة من تكوين حسب الطلب، التكوين القطاعي من أجل الترقية، التكوين التحضيري، تنظيم المسابقات من أجل الالتحاق بالإدارات، مع العلم أنه لم يتم تسديد أغلب مستحقات خلايا الإشراف على مسابقات العمال والأساتذة منذ 2014، فما هي النصوص التي تخول لها هذه الممارسة؟

سيدي الوزير، استنادا إلى القرار رقم 1022 سنة 2017، تم تدشين نمط تكويني جديد، تمنح بموجبه جامعة التكوين المتواصل تكوينا عن بعد لحاملي شهادات البكالوريا والليسانس والماستر، على التوالي، هل لهذه الشهادات نفس القيمة العلمية والأكاديمية الممنوحة للجامعات الكلاسيكية؟ هل يحق لحامليها المشاركة في مسابقات الدكتوراة المنظمة من قبل الجامعات الوطنية؟ هل هناك تجربة مماثلة في دول أجنبية حققت نتائج نستأنس بها؟ وهل هناك مساع وتنسيق بين المصالح الوظيفة العمومية لتصنيف هذه الشّهادات؟

سيدي الوزير،

الآن أنا أخاطبك كإبن مجاهد، السيد رئيس الجمهورية، دائما يتوجه إلى الحفاظ على مجانية التعليم، لما نرى ـ السيد الوزير ـ ما هي معايير قيمة حقوق تسجيل الطالب بهذا النمط؟ سنة 2016، سيدي الوزير، تم تسديد مبلغ 10000 دج بمعنى مليون سنتيم، وفي سنة 2017 تم تسديد مبلغ 20000 دج بمعنى مليوني سنتيم، في السنة الماضية، يا سيدي الوزير، تم دفع مبلغ ما بين 2000 دينار إلى 3000 دينار، نحن نعلم بأنك ستحافظ على مجانية التعليم، فهذا توجه جبهة التحرير وتوجه الدولة الجزائرية. فيما يخص النقطة المهمة التي ذكرتها، سيدي الوزير، ونحن نعول عليك والشعب الجزائري يعرفك ويعرف كفاءتك، والسواد الأعظم من الجزائريين يشيدون بك، هي الجامعة الوطنية المفتوحة، الطلبة الذين تم تدريسهم في سنة 2021، هل ستمنح لهم نفس الشهادات بعنوان جامعة التكوين المتواصل أو الجامعة المفتوحة؟

السيد الوزير،

عندما نُقيم الجامعة الوطنية المفتوحة، هل الطلبة الذين سجلوا في سنة 2021، ستمنح لهم نفس الشهادات بعنوان

جامعة التكوين المتواصل أم الجامعة المفتوحة؟

السيد الوزير،

في الأخير، الجامعة العادية، هناك وحدة التعليم وهي الكلية ووحدة الإدارة وهي الجامعة، هل يحق لمركز التكوين المهني أن يحل محل الكليات؟ وهل هي مؤهلة لذلك؟

هذا هو أهم شيء، السيد الوزير، ونحن نعول عليك كثيرا، متى يرى النور القانون الأساسي الجديد لجامعة التكوين المتواصل؟

في الأخير، أشكرك كثيرا، السيد رئيس مجلس الأمة، وحفظك الله، إن شاء الله.

السيد الرئيس: شكرا للسيد محمد رباح؛ علينا أن نتعود، عند طرحنا لسؤال أو مجموعة من الأسئلة أن ندرجها في سؤال واحد، من أجل منح فرصة للسيد الوزير لتحضير رده على هذه الأسئلة، فيجب أن تكون لديه مسبقا، لأنه عندما تضاف أسئلة أخرى خارج إطار السؤال الأساسي...

السيد محمد رباح: كان تعقيبي في إطار السؤال، سيدي الرئيس.

السيد الرئيس: الكلمة الآن للسيد الوزير.

السيد وزير التعليم العالي والبحث العلمي: شكرا سيدي الرئيس المحترم.

بالنسبة للمشكل الذي يخص جامعة "الجزائر 1" سأخبرك، سيدي الكريم، أن المشكل قد سُويّ؛ بالتالي، أعطيت المعادلة لهاته الشهادة، ويمكن لهاته الفئة المختصة في فرع المالية والإدارة العامة أن تشارك في كل المسابقات، بما في ذلك مسابقة الدكتوراه التي سننظمها خلال شهر جانفي القادم، إن شاء الله.

بالنسبة للتعليم عن بعد، فهو نمط من التعليم البيداغوجي أو التعلم البيداغوجي، وبالتالي، باستعمال وسائل الرقمنة، وباستعمال مختلف المنصات التي وضعناها في إطار المخطط الرئيسي الرقمي لقطاع التعليم عن بعد، هذا التعليم، الهدف منه هو عصرنة أنماط التعليم، والتعلم الأفضل لفئات مختلفة من المتعلمين وكذلك الارتقاء بنسبة نجاح الطلبة، خاصة أن نجاح الطلبة نعتبره أولوية اقتصادية واجتماعية بالنسبة لنا.

بالنسبة للجامعة المفتوحة، فقد وضعت كل النصوص التي لها علاقة مع هذا المجال، وسنبدأ في تطبيق بنودها ريثما ترى هذه النصوص النور، ومن بين المسائل الجديدة التي أدخلناها في إطار تقوية إصلاح قطاع التعليم العالي والبحث العلمي هو تثمين المهارات، ويمكن لجامعة التكوين المتواصل أن تلعب دورا هاما في تقريب المؤسسة الجامعية الأكاديمية بالقطاع الاقتصادي والاجتماعي، لأننا نجزم ونعتقد أن الجامعة يجب أن تكون جامعة مواطنة، جامعة راسية في محيطها الاقتصادي والاجتماعي، تأخذ بعين الاعتبار احتياجات المجتمع وتؤثر في المجتمع، وليست فقط جامعة تمنح الشهادات وتكتفي بذلك، بل جامعة تؤسس لمجتمع جديد وجزائر جديدة، طبقا لما جاء في الالتزام الواحد والأربعين للسيد رئيس الجمهورية، وشكرا جزيلا.

السيد الرئيس: شكرا للسيد الوزير؛ نبقى دائما في نفس القطاع، والكلمة للسيد محمد لعقاب، فليتفضل مشكورا.

السيد محمد لعقاب: بسم الله الرحمن الرحيم والصلاة والسلام على أشرف المرسلين.

السيد رئيس مجلس الأمة المحترم،

السيدة والسادة الوزراء المحترمون،

زميلاتي، زملائي الأعضاء المحترمون،

السلام عليكم ورحمة الله تعالى وبركاته.

السيد وزير التعليم العالي والبحث العلمي المحترم،

في الحقيقة، هذا السؤال، كان قد أعد لسلفكم.

بداية، لابد أن نشكر الوزارة ونهنئها على اهتمامها بعملية رقمنة القطاع، لأنها عملية ضرورية وقضية عصرية، تسجل العمل البيداغوجي والإداري، خاصة في التوجيه والتسجيلات والتوظيف.. وغيرها، لكن معالي الوزير، هناك بعض الإشكالات رافقت تطبيق عملية تطبيق هذه الرقمنة وأضحت محل شكاوى خاصة من طرف الطلبة وحتى من الفئات الأخرى من الأسرة الجامعية، لذلك بات ضروريا أن تكون وزارة التعليم العالي، من خلال شخصكم الكريم، محل هذا الاستفسار، وأنا كلي يقين أن تلقى ملاحظاتنا والتي هي في النهاية انشغالات الأسرة الجامعية كل العناية من طرفكم.

السؤال الذي هو موجود بين أيديكم، متشعب نسبيا، ولو أنني أركز في عرضي على قضية واحدة مهمة جدا وهي "البروغرس"، فإذا كلمت موظفا في الجامعة أو الوزارة أو الكلية أو القسم فسيرد لك أنه ليس بيده

بل هو "البروغرس"، هناك إشكالات مطروحة وهو يقول لك "البروغرس"!! يا أخي، هذا برنامج يقف من ورائه عقل بشري، ويأتي الكمبيوتر أو الآلة المساعدة للعملية البيداغوجية؛ إذن، عندما يصبح "البروغرس" عائقا أمام تطور العملية البيداغوجية، هنا لابد من تغيير "البروغرس" أو تغيير العقل البشري الذي يتحكم في هذا النظام؛ ونحن نركز على التسجيلات في البكالوريا، هذا "البروغرس"، بكل أسف، يعطي فرصة ضئيلة للطلبة الناجحين في البكالوريا للفرح، حيث يمتد فرحهم أسبوعا فقط؛ وفي اليوم الذي تبدأ فيه عملية التسجيلات تتحول فرحة البكالوريا إلى مأتم وترى الأولياء والطلبة في حيرة من أمرهم، لأن عملية التوجيه لم تلب الرغبات التي يسعى إليها الطلبة.

وصلنا إلى مرحلة، معالي الوزير، حيث إن الطالب يتحصل على علامة بين 14 و16 ولا يجد التسجيل الذي هو يرغب فيه، وهذا غير معقول تماما!! وبعدها طالب ممتاز بعلامة 16 نمنحه الاختيار رقم 10، وفي تصريحات سابقة من طرف الوزارة، يقولون إن الطلبة يتحصلون على الاختيار رقم 1 أو رقم 2 وهذا غير صحيح، فهناك طلبة ممتازون بعلامة 14 و16 لكنهم تحصلوا على الاختيار رقم 10.

لذلك، نقترح إعادة النظر في العقل المتحكم في هذه البرمجة، وشكرا لكم معالي الوزير.

السيد الرئيس: شكرا للسيد محمد لعقاب؛ الكلمة الآن للسيد الوزير.

السيد وزير التعليم العالي والبحث العلمي: بسم الله الرحمن الرحيم والصلاة والسلام على أشرف المرسلين.

السيد رئيس المجلس المحترم،

السيدات والسادة الأعضاء،

السادة الحضور.

أشكر صديقي وزميلي، السيد محمد لعقاب، على اهتمامه بمسار التعليم العالي والحوكمة بهذا القطاع، بطبيعة الحال، أشاطركم الرأي، الرقمنة هي وسيلة للتحسين ولا يجب أن تكون وسيلة للتثبيط أو البيروقراطية. وعلى هذا الأساس، قد استحدثنا، منذ مجيئي على رأس هذا القطاع، ما نسميه بالمخطط الرئيسي لرقمنة قطاع التعليم العالي والبحث العلمي، المتكون من 7 محاور استراتيجية، 16 برنامجا استراتيجيا و102 برنامج عملياتي، وفي هذا المجال، سنستحدث 16 منصة رقمية، والهدف من كل هذا هو عصرنة الحكامة وتسهيل للمتعاملين مع كل الفواعل الجامعية من أساتذة وطلبة وكذلك عمال، من أجل ما نسميه بجامعة متواصلة، جامعة مزدهرة، لأن ازدهار المؤسسة الجامعية سيكون، إن شاء الله، من بين وسائل تحقيقها هي رقمنة القطاع رقمنة ناجعة وفعالة.

بالنسبة إلى تسجيلات الطلبة الجدد، حاملي شهادات البكالوريا، فهم يسجلون على منصة ليست هي "البروغرس"، إنما هي منصة موجودة على مستوى المدرسة العليا للإعلام الآلي، هدفنا، مثلما سردت منذ قليل، هو تحسين نسبة نجاح الطلبة الجدد، خاصة في الجذوع المشركة. في هذا المجال، أعطينا إشارة انطلاق لورشات العمل من أجل استحداث ميكانيزمات جديدة ستمكن الطالب الجديد من أن يتوجه أو أن يوجه إلى ما يريده؛ وبالتالي، نحقق هدفنا والمتمثل في نجاح الطلبة الجدد الذي نعتبره أولوية اقتصادية واجتماعية وبيداغوجية.

هناك أفكار وميكانيزمات سترى النور قريبا، إن شاء الله، بالنسبة لـ "بروغرس" فهو عبارة عن منصة رئيسية مدمجة، نحن بصدد إدخال كل التحسينات عليها، ونقوي كل نقاط القوة بها ونضعف كل نقاط الضعف بهذه المنصة، حتى تكون وسيلة للتسهيل ووسيلة للمرافقة، وليست وسيلة للتثبيط أو وسيلة بيروقراطية فقط.

إذن، هذا ما أستطيع أن أقوله لك، السيد محمد لعقاب، انتظر قليلا وسترى، إن شاء الله، تحسينات وإصلاحات عميقة أدخلت على المنظومة الرقمية التي تخص توجيه الطلبة الجدد، وكذلك معالجة كل القضايا البيداغوجية والإدارية التي ترافقهم خلال وجودهم بالجامعة الجزائرية، حتى نحقق شعار "أجمل سنوات كل طالب ستكون السنوات التي يقضيها بمؤسسته الجامعية"، وشكرا جزيلا لكم.

السيد الرئيس: شكرا للسيد الوزير؛ الكلمة مرة أخرى للسيد محمد لعقاب، إن كان له تعقيب.

السيد محمد لعقاب: شكرا للسيد معالي وزير التعليم العالي والبحث العلمي، على هذا الالتزام.

أنا، صراحة، لا أجامل ولا هم يحزنون، أنا متيقن أن قطاع التعليم العالي سوف يزدهر معكم وخاصة هذه الأفكار التي تم تناولها.

لكن، بالمناسبة، أستسمحك، لي في نفس السياق، أن

أضيف بعض الأشياء، هي ليست تعليقا وأنت لست ملزما بالرد عليها.

في الحقيقة، ما دام أنكم فتحتم ورشات للتوجيه... إلخ، أنا أقترح بعض الأشياء بالمناسبة، مثلا في السنة الثالثة ثانوي، عندنا تخصصات على مستوى الثانوية، مثلا شعبة التسيير والاقتصاد، خلال عملية التسجيل، لماذا لا يوجه المسجلون أو المتحصلون على البكالوريا شعبة التسيير والاقتصاد مباشرة إلى المدارس أو الجامعات المختصة؟ لماذا نجلب طلبة الرياضيات لينافسوهم؟! أو طلبة العلوم لينافسوهم! هم درسوا تسيير واقتصاد؛ إذن، فلتمنح لهم الأولوية في جامعة التسيير والاقتصاد، وباقي التخصصات أو الشعب، نوجههم إلى الجامعات التي تهمهم، فهذه اللخبطة قد أثرت كثيرا!

نتمنى أن تؤخذ التخصصات في الثانوية بعين الاعتبار.

ثانيا؛ نحن الآن في كل ولاية لدينا جامعة، وهناك تحويلات من ولاية إلى ولاية بالنسبة للطلبة الجدد، أحيانا، يا أخي، يأتي إليك تلميذ أو ولي تلميذ ويقول لك: "أنا ابني يقطع الطريق فقط ليدخل إلى الجامعة، وأنت ترسله من الجزائر العاصمة إلى تلمسان، لماذا؟! بعدها يسكن في الحي الجامعي الذي وضعيته غير لائقة، والطعام فيه غير لائق!" يعني.. بين قوسين..

هذه الأمور، في عملية التوجيه والتسجيل، نتمنى أنها تؤخذ بعين الاعتبار، وفي نفس السياق، معالي الوزير، وأنت مشكور على الاهتمام بالرقمنة، هناك بعض التطبيقات التي استحدثموها مؤخرا، وهي (My Bus) أو "حافلتي" وهي فعلا تعطي الفرصة للطالب كي يعرف توقيتها ومكانها.. إلخ، لكن هناك إشكال في هذه القضية، معالي الوزير، وهو أن الوزارة تدفع مبالغ ضخمة، ولكن ما الذي سيفيد الطالب عندما لا تصل الحافلة!! إذن، لابد من مراقبة الحافلات ميدانيا فهي لا تصل في الوقت، خاصة في الفترة الصباحية، ما يترتب على ذلك وصول الطلبة متأخرين إلى المحاضرات أو حصص الأعمال الموجهة، وبعض الأساتذة بعد 5 أو 10 دقائق يغلقون الأبواب ولا يسمحون للطالب بالدخول؛ وبالتالي، كما تلاحظون، فإن الحافلة لديها انعكاس بيداغوجي.

إذن، هذه المعطيات، نتمنى أن تؤخذ بعين الاعتبار، وهناك قضايا أخرى، لا أريد إثارتها، ولو أننا سنمر عليها كعناوين، مثلا لحد الآن الحجج السابقة التي قدمت للتقاعد بسن 70 سنة لم تكن مقنعة، ومن بين ما سُوِّق أنه حتى نفسح المجال لتوظيف الدكاترة الجدد، ولكن هنا إشكال كبير، الدكاترة الجدد ليسوا بنفس الكفاءة مع أصحاب الخبرة، وإذا كان على التوظيف، فبمقدورنا توجيه حاملي شهادة الدكتوراه الجدد إلى الولايات الجنوبية، إذن، فيه قضية التوظيف -ربما- يمكن أن تدرس دراسة أخرى بغير الحجة التي قدمت لإحالة الأساتذة الذين بلغوا سن 70 سنة على التقاعد.

سأختم، سياسة رئيس الجمهورية تجاه قطاع التعليم العالي والتوجه نحو استقلالية الجامعة، لكن، معالي الوزير، صراحة، ما زلنا نلاحظ تغلب أو تغول، أحيانا، الجانب الإداري على الجانب البيداغوجي، نتمنى - على الأقل - أن استقلالية الجامعة تبدأ باستقلالية الجانب البيداغوجي وتحررها من الهيمنة الإدارية، وشكرا لكم.

السيد الرئيس: شكرا للسيد محمد لعقاب؛ الكلمة الآن للسيد الوزير.

السيد وزير التعليم العالي والبحث العلمي: شكرا للأستاذ محمد لعقاب.

من بين الملامح التي سأعطيها لكم، فيما يخص تقوية إصلاح منظومة توجيه الطلبة الجدد، نبدأ من قاعدة أن السنة الأولى جامعي هي سنة للتعارف وللتعرف على الجامعة؛ وبالتالي، يجب على الجامعة وعلى نظام التعليم العالي والبحث العلمي أن يمنح فرصة للطلبة الجدد حتى يمارسوا حقهم المتمثل في التعرف على الجامعة بمختلف ميادينها، وشعبها وتخصصاتها؛ فيكون التوجيه الحقيقي هو توجيها تدريجيا نحو تخصصات معيّنة؛ وبالتالي، نحقق هدفنا المتمثل في الارتقاء بنسبة نجاح هؤلاء، علما أن هؤلاء الطلبة الذين نكوّنهم الآن هم الذين سيقودون تسيير شؤون البلاد بعد بضع سنوات، فعلينا أن نعطي قيمة لتعلمهم ونعطي قيمة لتوجيههم التوجيه الصحيح والناجع.

بالنسبة للخدمات الرقمية، بطبيعة الحال، أدخلنا تحسينا في مجال النقل الجامعي عن طريق تطبيق (My Bus)، "حافلتي"، وهذا غير كاف، يجب التنسيق مع وزارة النقل، أنا وزميلي وزير النقل، سننسق أكثر من أجل أن تكون الخدمة المقدمة للطالب في مجال النقل خدمة تتماشى مع الوسائل المادية التي تعطيها الدولة في هذا المجال.

بالنسبة للتقاعد في سن 70 سنة، وفي إطار ما قمتم به، الاستقلالية تعطى للمؤسسات الجامعية، نحن على مستوى

وزارة التعليم العالي والبحث العلمي نحدد الاستراتيجية، أما كل ما هو عملياتي فتقوم به فواعل المؤسسات الجامعية في معالجة كل المقتضيات؛ وبالتالي، هذا سيحقق، بطبيعة الحال، طبقا لاحتياجات المؤسسات الجامعية من إطارات كفوءة مهما يكن السن الذي لديه، استقلالية الجامعة، نحن مع هذا الهدف، بطبيعة الحال، في إطار ما هو متاح، الاستقلالية البيداغوجية والعلمية ستعطى وستقوى بالنسبة للمؤسسات الجامعية؛ قطاع التعليم العالي يحدد المحاور الاستراتيجية وهذا ما سنقوم به، بعد فتح ورشات للتفكير مع مختلف الفواعل الجامعية، حتى نصل في الأخير إلى اتخاذ إجراءات صائبة، وكلما أصبنا في التفكير وفي تحديد المحاور، قوّينا فرص نجاح هذه الاستراتيجية؛ وشكرا جزيلا.

السيد الرئيس: شكرا للسيد الوزير؛ نمر الآن إلى القطاع الثاني وهو قطاع السكن والعمران والمدينة، والكلمة للسيد أحمد بوزيان، فليتفضل مشكورا.

السيد أحمد بوزيان: بسم الله والصلاة والسلام على رسول الله.

سيدي رئيس مجلس الأمة المحترم،

السيدة والسادة الوزراء،

زميلاتي، زملائي،

الحضور الكريم،

طبتم وطاب ممشاكم وتبوأتم من الجنة مقعدا.

دون الرجوع إلى الحيثيات، سأمر مباشرة إلى السؤال، وسؤالي الشفوي موجه إلى السيد وزير السكن والعمران والمدينة المحترم، ويتمحور نصه كالآتي:

سيدي الوزير،

لا يخفى على ذي نظر، المجهودات الجبارة المبذولة من طرف الدولة في قطاع السكن وتوفير المأوى اللائق للمواطن الجزائري، ومع ذلك فإن ما نسمع عنه من إشكالات تخص الجانب القانوني الذي يسهل تهيئة الأوعية العقارية في سبيل التطوير والترقية العقارية ليس بالأمر اليسير، فهو مبعث الشكوى من المواطن البسيط إلى المقاول والمرقي العقاري، وحتى الهيئات والمؤسسات العمومية القائمة في هذا المجال.

إن منظومة النصوص في هذا القطاع تبدو متوفرة وثرية، غير أن جانبها التطبيقي والتنظيمي والذي يسهل نقل الملكيات يتميز بأنه عويص وصعب الخوض فيه، حيث تتجاذبه قطاعات عدة وأبرزها قطاع الفلاحة، هنالك صعوبة جمّة في تحويل الأراضي ذات الطابع الفلاحي، الملاصقة للتجمعات العمرانية، إلى أراض تستعمل في مصالح التعمير والبناء، ومع أن هذه العراقيل يبدو أنها تصب في سبيل الحفاظ على الأراضي الفلاحية، إلا أن واقع الأمر يشهد فوضى عظيمة في نقل تلك الملكيات بعيدا عن أنظار الدولة وتجاوزا لتلك القوانين، ومعظم تلك التجاوزات تأتي اضطرارا بسبب عدم مرونة قوانين نقل الملكية المشار إليها آنفا.

سيدي الوزير،

هل تراعون في سياستكم مآلات تلك القوانين وعدم تماشيها مع واقع الحال ومتطلبات التنمية والصالح العام، حيث تشهد الكثير من القطاعات ومنها العمومية جمودا بسبب مشكل ما يسمى بالوعاء العقاري؟

شكرا لكم على كرم الإصغاء.

السيد الرئيس: شكرا للسيد أحمد بوزيان؛ الآن الكلمة للسيد الوزير، فليتفضل مشكورا.

السيد وزير السكن والعمران والمدينة: بسم الله الرحمن الرحيم والصلاة والسلام على أشرف المرسلين.

السيد رئيس مجلس الأمة،

السيدة والسادة الوزراء،

السيدات والسادة أعضاء مجلس الأمة،

أسرة الإعلام،

الحضور الكريم،

السلام عليكم ورحمة الله تعالى وبركاته.

في البداية، يسعدني، السيد عضو مجلس الأمة المحترم، أحمد بوزيان، أن أخصكم بالشكر على اهتمامكم بشؤون القطاع، لاسيما من خلال السؤال الموجه الذي تقدمتم به والمتعلق بإشكالية "الأوعية العقارية" التي يواجهها تجسيد البرنامج السكني ببعض ولايات الوطن.

وعليه، يشرفني أن أحيطكم علما بالتوضيحات التالية:

إن تجسيد مختلف البرامج السكنية وكذا التجهيزات العمومية يتطلب توفير الأوعية العقارية اللازمة مع الحفاظ على الأراضي الفلاحية، مثلما ينص عليه القانون المعمول به، إلا أن تدارك التأخر المسجل في إنجاز البرامج السكنية اقتضى اللجوء حتميا إلى تعبئة الأوعية العقارية، بما في ذلك

الفلاحية (ذات نوعية أقل).

وبذلك، فجهود الدولة متواصلة من أجل تعبئة العقار الضروري، من خلال الدراسات المتعلقة ببرامج المخططات التوجيهية للتهيئة والتعمير (PDAU)، حيث تم على المستوى الوطني، تسجيل 1541 دراسة لمراجعة المخططات، منها 1394 تمت المصادقة عليها، و153 تمت دراستها ووضعت على مستوى المصالح المحلية، في انتظار المصادقة التي تمكننا من توفير 6514 هكتارا.

أما بالنسبة للدراسات الخاصة بمخطط شغل الأراضي (POS)، فقد تمت المصادقة على 5723 مخططا، بينما 853 دراسة لم يتم المصادقة عليها بعد من قبل البلديات، وهذه العملية ستسمح لنا بتأطير وتقنين النسيج العمراني.

كما تم تسجيل 1754 دراسة جيوتقنية لهدف الحفاظ على البنايات المنجزة أو التي سيتم إنجازها في المناطق الحساسة والمعرضة للمخاطر ذات المحيط الحضري.

كما لا يفوتني أن أشير إلى أهمية تحيين المخطط الوطني لتهيئة الإقليم (SNAT 2030)، الذي بادرت به الحكومة بمعية مجموعة من الخبراء، والذي كان محور دراسة خلال اجتماع الحكومة المنعقد في 15 جوان 2022، وكذا اجتماع الحكومة المنعقد بتاريخ 26 أكتوبر 2022، حيث ركز على مجموعة من المسائل، من بينها التوسع العمراني والتحولات وإعادة التشكيل الإقليمي وكذا إعادة التوازن للإقليم، في انتظار إعداد النسخة النهائية من المخطط والذي سيعرض لاحقا على غرفتي البرلمان للدراسة والمصادقة.

وفي نفس السياق، وتكملة للجهود المبذولة لتسوية العقار، تم إدراج عديد التسهيلات من أجل تخفيف الإجراءات المعمول بها، حيث تم إصدار تعليمة وزارية مشتركة رقم 2 مؤرخة في 06 سبتمبر 2021 وتتعلق بشروط وكيفيات تسوية العقار الذي استعمل لإنجاز مشاريع سكنات عمومية أو تجهيزات عمومية منتهية أو على وشك الانتهاء، والتي تنص على إنشاء، على مستوى كل ولاية معنية، لجنة تسوية العقار، يترأسها الوالي وتتولى تجسيد إجراءات نقل ملكية القطع الأرضية لفائدة صاحب المشروع، لتتم العملية إلى غاية إصدار عقود الملكية.

أتمنى أنني وفقت في الإجابة على انشغال السيد عضو مجلس الأمة، أشكركم على كرم الإصغاء والسلام عليكم ورحمة الله تعالى وبركاته.

السيد الرئيس: شكرا للسيد الوزير؛ الكلمة مرة أخرى للسيد أحمد بوزيان، فليتفضل مشكورا.

السيد أحمد بوزيان: أشكركم سيدي الوزير، على عناصر الإجابة والتفاعل مع سؤالي، وقد كانت الإجابة شافية كافية، وشكرا لكم، سيدي الوزير.

السيد الرئيس: شكرا للسيد أحمد بوزيان؛ الكلمة الآن للسيد محمد بن طبة، ودائما في نفس القطاع، فليتفضل مشكورا.

السيد محمد بن طبة: بسم الله الرحمن الرحيم والصلاة والسلام على النبي الكريم.

السيد رئيس المجلس المحترم،

السيدة والسادة الوزراء أعضاء الحكومة المحترمون،

الوفد المرافق لهم،

زميلاتي، زملائي،

السلام عليكم ورحمة الله تعالى وبركاته.

يشرفني، سيدي الوزير، أن أطرح عليكم السؤال الشفوي الآتي:

أن تكون أزمة سكن في المناطق الشمالية أمر قد يتقبله العقل، أما أن تكون في المناطق الجنوبية، التي لا حد لصحرائها، أزمة سكن، فهو أمر لم نستطع أن نستسيغه، فلم تتقبله عقولنا ولا قلوبنا!

السيد الوزير،

ماذا تقولون للمواطن في ولاية تقرت والذي تجاوز عمره 35 سنة، متزوج وله طفلان وثلاثة وأربعة، ولا يملك سكنا ولا قطعة أرض ولا هو قادر على الكراء، لأن الكراء أصبح عزيزا، ولا يقدر عليه إلا صاحب الدخل الجيد؟

معالي الوزير،

هل تعلمون أن أغلب المتزوجين ـ أعني الشباب منهم ـ من دون مأوى، لولا وجود البيت الأبوي الذي ضاق بهم جميعا ولم يجدوا عنه بديلا؟

معالي الوزير،

ما نطرحه عليكم ليس حالة شاذة وإنما هو ظاهرة تتسع كل يوم، أكثر فأكثر، فهل من حل لهؤلاء الذين ضاقت عليهم الأرض بما رحبت وضاقت عليهم أنفسهم ولا منجي لهم بعد الله إلا وزارة السكن؟

شكرا لكم.

السيد الرئيس: شكرا للسيد محمد طبة؛ الكلمة الآن للسيد الوزير.

السيد وزير السكن والعمران والمدينة: بسم الله الرحمن الرحيم والصلاة والسلام على أشرف المرسلين.

السيد رئيس مجلس الأمة،

السيدة والسادة الوزراء،

السيدات والسادة أعضاء مجلس الأمة،

أسرة الإعلام،

الحضور الكريم،

السلام عليكم ورحمة الله تعالى وبركاته.

أولا، قبل إن أشرع في الإجابة، أود أن أقول للسيد العضو، أن الشيء الذي لا يتقبله عقلي ولا قلبي هو مصطلح "أزمة سكن"، لأنه عندما نوزع 376000 وحدة سكنية في ظرف سنة، هنا نقول بأننا نسيّر طلبات ولسنا نسيّر أزمة!!

شكرا للسيد عضو مجلس الأمة المحترم، محمد بن طبة، على انشغاله، الذي يعّبر من خلاله عن استفسار ساكنة جنوبنا الكبير، لاسيما مواطني ولاية تقرت، حول معاناتهم من أزمة السكن، رغم شساعة صحرائنا وتوفر العقار بها، على عكس الوضع القائم بالمناطق الشمالية.

وعليه، يشرفني أن أفيدكم علما، بلغة الأرقام التي لا جدال فيها، بقوائم البرنامج السكني الذي استفادت منه ولاية تقرت، بمختلف الصيغ السكنية، والمتمثل فيما يلي:

بالنسبة للبناءات الذاتية في إطار التجزئة الاجتماعية:

إستفادت الولاية من 8928 وحدة بصيغة التجزئات الاجتماعية منها:

- 4000 وحدة تم تحرير الإعانة كاملة للمستفيدين.
- 686 وحدة تم تحرير الشطر الأول من الإعانة للمستفيدين.
- 4156 وحدة في مرحلة الإجراءات السابقة لعملية تحرير الشطر الأول، (إعداد قوائم المستفيدين، إعداد عقود التنازل عن القطع للمستفيدين).

بالنسبة للسكن الترقوي المدعم:

استفادت ولاية تقرت من برنامج سكني بـ 932 وحدة سكنية منها:

- 720 وحدة سكنية في طور الانطلاق، (في مرحلة إعداد قوائم المستفيدين واختيار المرقي العقاري).
- 208 وحدة سكنية متوقفة الأشغال (بسبب تقاعس المرقي).

بالنسبة للسكن العمومي الإيجاري:

- 262 وحدة سكنية في طور الإنجاز.
- 430 وحدة سكنية في طور الانطلاق (منها 230 وحدة في مرحلة الدراسات و 200 وحدة في مرحلة اختيار مكتب الدراسات).

بالنسبة للسكن الريفي:

يبلغ البرنامج الحالي لولاية تقرت، من حصص الإعانات لبناء السكن الريفي 5901 إعانة منها:

- 3065 وحدة تم تحرير الإعانة كاملة للمستفيدين.
- 201 وحدة تم تحرير الشطر الأول من الإعانة للمستفيدين.
- 2635 وحدة في مرحلة الإجراءات السابقة لعملية تحرير الشطر الأول (إعداد قوائم المستفيدين)، ومنها 1000 إعانة مبلغة برسم سنة 2022، ولم يتم إلى الآن وضع القوائم للألف التي بُلغت في سنة 2022.

بالنسبة للسكن بصيغة البيع بالإيجار:

إستفادت الولاية من 700 وحدة بصيغة البيع بالإيجار:

- 468 وحدة سكنية منتهية الأشغال.
- 200 وحدة سكنية في طور الإنجاز.
- 32 وحدة سكنية متوقفة الأشغال (عدم توفر المكتتبين).

ومما سبق، يتبين أن ولاية تقرت تحوز بعنوان الخماسي الحالي (2021 ـ 2022) على برنامج إجمالي، قوامه 17380 وحدة سكنية، منها 7850 منتهية، و 9530 في طور الإنجاز، يعني قرابة 10000 وحدة سكنية هي الآن في طور الإنجاز، كما أن معدل شغل السكن الواحد بالولاية (TOL) يعادل 4.57 وهو معدل غير بعيد عن المعدل الوطني الذي يساوي 4.43.

غير أنه لابأس أن أشير إلى أنه بحلول سنة 2023، سيصل معدل شغل السكن الواحد بالولاية 4.19، من خلال توزيع السكنات التي هي قيد الإنجاز (والتي تعادل 9530 سكنا).

ومع ذلك، فإننا سنخص ولاية تقرت باهتمام خاص، من خلال إرسال لجنة لتفقد جميع المشاريع السكنية العمومية التي تمولها الدولة عن طريق الخزينة العمومية، سواء تلك التي انطلقت أو تلك التي تراوح مكانها منذ مدة.

اللجنة المكلفة ستقوم، قبل نهاية السنة الجارية، بمسح دقيق لواقع المشاريع، كما ستمكن من الوقوف عند الأسباب الحقيقية التي تعترض نجاح القطاع والقضاء

على أزمة السكن التي تشيرون إليها بالولاية، وسنعمل على تبليغ برنامج إضافي، وفقا لما يتم تسجيله للقطاع بعنوان "الخماسي" مع مراعاة بعض المعايير، من أهمها الاحتياجات المعبر عنها من طرف الوالي، معدل شغل السكنات (TOL) وتوفير العقار، بالإضافة إلى الانطلاق الفعلي في البرامج التي استفادت منها الولاية سابقا.

أتمنى أنني وفقت في الإجابة على انشغال السيد عضو مجلس الأمة المحترم، أشكركم على كرم الإصغاء والسلام عليكم ورحمة الله تعالى وبركاته.

السيد الرئيس: شكرا للسيد الوزير على كل هاته التوضيحات المدققة والهامة؛ السيد محمد بن طبة، هل لديك تعقيب؟ تفضل.

السيد محمد بن طبة: بسم الله الرحمن الرحيم.

أنا أثلجني الشطر الثاني من الإجابة، لأن فيه فعلا، يعني إذا كان هناك إرسال لجنة للتحقيق وتخصيص شطر إضافي فهذا أمر نثمنه، وهذا ما كنا نطمح إليه ونطمع فيه، من وزير نقدره ونحترمه ونرى ما يفعله من جهد ليل نهار في الميدان، وكل الناس تحترمك لهذا.

أما عن الأرقام الأولى، فيها أرقام دراسة، أرقام مشاريع ستنطلق ومشاريع منطلقة ومشاريع قريب إنجازها، يعني، معالي الوزير، سؤالي كان واضحا، وهذه اللجنة التي هي قادمة، أتمنى منها أن تطلب من الولاية أن تحضر قوائم للناس التي هي فوق سن 30 و35 سنة، هم متزوجون ولا يملكون سكنا، فستجدها بالآلاف، وبالتالي، الأرقام في حد ذاتها لا تعبر عن الحقيقة، بل النسب المئوية هي التي تعبّر؛ وهنا لما أقول 35 سنة أعرف ما أقوله، فالشارع الذي أسكن فيه "دار، دار" ليس هناك منزل لا يوجد به على الأقل، اثنان فوق سن 35 سنة ومتزوجون وليس لهم سكن!

لهذا، أن جد فرح لهذه الميزانية الجديدة وهذا التخصيص الجديد ولجنة بالضبط، حتى تراجع هذه القضية، لأن هناك إشكالات كبيرة؛ ونشكركم وبارك الله فيكم وبالتوفيق لكم.

السيد الرئيس: شكرا للسيد محمد بن طبة؛ السيد الوزير هل لك رد على التعقيب؟ تفضل.

السيد وزير السكن والعمران والمدينة: سيكون تعليقا قصيرا.

إسمح لي أن أحدثك عن تجربة عشتها، في سنة 2013 عندما افتتحنا الاكتتاب في وكالة عدل، عدد المسجلين وصل إلى 1.200.000 مسجل، بعدما قمنا بالتحقيقات وصل الرقم الحقيقي إلى 670000، يعني أن الأرقام التي تكلمت عنها، أقل من 53 سنة، لو أننا نطّلع على الواقع ونقوم بتحقيقات دقيقة، فسنجد أن هذا الرقم قد انخفض كثيرا، وشكرا للسيد العضو.

السيد الرئيس: شكرا للسيد الوزير، بارك الله فيك، المهم هو أنه عند إرسال هذه اللجنة إلى ولاية تقرت يجب أن توضح هذه الجوانب، وأن ندقق، هناك أشياء على الإنسان ألا يعمم فيها، يجب أن تكون الأمور أكثر دقة ولا نعمم، فعند سماعنا السؤال المطروح، نفهم أن كل الشباب في عمر 35 سنة ليس لهم مسكن، حسب السؤال المطروح، وعند إيفاد اللجنة للتحقيق في عين المكان، سوف أتابع، شخصيا، هذا التحقيق وهذا الملف، حتى نضع كل شيء في مكانه.

الآن نمر إلى قطاع التجارة وترقية الصادرات؛ والكلمة للسيد أحمد بناي، فليتفضل مشكورا.

السيد أحمد بناي: شكرا سيدي الرئيس، بسم الله الرحمن الرحيم والصلاة والسلام على نبينا الكريم.

السيد رئيس المجلس المحترم،

السيدة والسادة الوزراء الأفاضل،

زميلاتي، زملائي أعضاء مجلس الأمة الموقر،

الجمع الكريم،

السلام عليكم ورحمة الله تعالى وبركاته.

أتوجه بسؤالي الشفوي إلى السيد وزير التجارة وترقية الصادرات وهو كالتالي:

تعرف ـ منذ فترة ـ أسعار الخضر ارتفاعا قياسيا، كان له بالغ الأثر على القدرة الشرائية للمواطن، وهو ارتفاع غير مبرر في الأسعار، بالنظر للبيانات المتعلقة بالمنتوجات الفلاحية التي تحصي ارتفاعا في كمية المنتوج.

إن هذا التباين يظهر جليا أن التحكم في عملية التسويق على مستوى أسواق الجملة والتجزئة غير ممكن في الوقت الراهن، ولازالت فوضى التجارة غير الشرعية وتعدد الوسطاء يلهب الأسعار.

وحتى إجراء تنظيم المنتوجات ذات الاستهلاك الواسع، الذي دخل حيز التنفيذ منذ فترة، لم يكن له الانعكاس المنتظر على سعر بعض المواد ذات الاستهلاك الواسع.

لذا بات من الضروري على الحكومة التدخل العاجل لتنظيم هذا الأمر، عن طريق اتخاذ تدابير وإجراءات جديدة أو مراجعة تلك التي هي موضع التنفيذ، لتدارك النقائص وسد الثغرات، قصد التحكم في الأسعار وحماية المستهلك؛ وهو الأمر الذي يجعلني أسأل السيد الوزير:

- ما هي سياسة الحكومة في تنظيم عملية التسويق، لاسيما المنتوج الفلاحي؟

- ماهي الإجراءات الاستعجالية الممكنة للتحكم في أسعار الخضر؟

تقبلوا مني، السيد الوزير، فائق الاحترام والتقدير وشكرا.

السيد الرئيس: شكرا للسيد أحمد بناي؛ الكلمة الآن للسيد الوزير.

السيد وزير التجارة وترقية الصادرات: أعوذ بالله من الشيطان الرجيم، بسم الله الرحمن الرحيم والصلاة والسلام على أشرف المرسلين.

السيد رئيس مجلس الأمة المحترم،

السيدات والسادة الأعضاء،

زملائي الوزراء،

أسرة الإعلام،

الحضور الكريم،

السلام عليكم ورحمة الله تعالى وبركاته.

في مستهل ردي على سؤالكم، السيد أحمد بناي، عضو مجلس الأمة المحترم، أخصكم بتحية وتقدير مفعمين بالاحترام والثناء، لقاء الاهتمام الذي خصصتموه لقطاع التجارة، تعقيبا على سؤالكم الذي تفضلتم بتوجيهه إلينا، والذي حمل في طياته انشغالا متعلقا بالآليات المنتهجة من قبل دائرتنا الوزارية، الكفيلة بضمان استقرار أسعار المنتجات الفلاحية وتنظيم تسويقها، أما بعد؛

يشرفني أن أحيط علم سيادتكم أن وزارة التجارة وترقية الصادرات، تسهر على ضمان وفرة المواد الغذائية واسعة الاستهلاك، لتمكين المستهلك الجزائري من اقتنائها في أحسن الظروف الممكنة، فضلا على أن مراقبة الممارسات التجارية تعتبر من المهام الرئيسية لمصالحنا الوزارية والتي تعمل باستمرار على محاربة الممارسات التجارية غير النزيهة والتدخل بكل صرامة على جميع المستويات من أسواق الجملة، أسواق التجزئة، غرف التبريد وغيرها من الفضاءات التجارية، لضمان احترام النصوص القانونية من طرف المتعاملين الاقتصاديين ولمراقبة المواد التي عرفت زيادات والعمل على خفض أسعارها، تحت طائلة تطبيق الإجراءات العقابية المنصوص عليها قانونا ضد التجار المخالفين، بما فيها حجز السلع والغلق الإداري للمحل، وكذا محاربة مختلف أشكال المضاربة غير المشروعة التي قد يلجأ إليها بعض هؤلاء المتعاملين، لاسيما عند حدوث اضطرابات في تموين السوق بالسلع والمنتوجات الضرورية.

وفي هذا الصدد، عملت وزارة التجارة وترقية الصادرات جاهدة لضمان وضبط السوق بالمواد ذات الاستهلاك الواسع، على غرار الخضر والفواكه، والتكفل بكل الاختلالات، خاصة ما تعلق منها بارتفاع الأسعار، من خلال تطبيق بعض الإجراءات والمتمثلة فيما يلي:

1 – تكثيف عمليات المراقبة والاستعانة بمصالح الأمن، للحد من الممارسات غير الشرعية والتركيز على المخازن وغرف التبريد، للتصدي لكل العمليات التي تهدف إلى الاحتكار والمضاربة غير المشروعة بغرض الرفع غير المبرر للأسعار.

2 - السماح للفلاحين بتسويق إنتاجهم الفلاحي بأسواق الجملة وكذا البيع بالتجزئة مباشرة للمواطن دون الحصول على أي رخصة.

3 - التدخل على مستوى أسواق الجملة والتجزئة للخضر والفواكه والمواد الغذائية (في إطار فرق مختلطة تجارة - فلاحة)، مع إلزام وكلاء تجار الجملة للخضر والفواكه وتجار التجزئة بتقديم فواتير البيع.

4 - السهر على التطبيق الصارم لإشهار الأسعار وكذا عرض المواد خارج المحلات التجارية.

5 - وأخيرا، توعية المتعاملين الاقتصاديين وحتى المواطنين بضرورة اعتماد الشفافية في تعاملاتهم وممارساتهم التجارية، والابتعاد عن كل ما من شأنه أن يتم تكييفه كجريمة مضاربة غير مشروعة.

أما فيما يتعلق بالرقابة على أسعار الخضر والفواكه، فيجدر التذكير بأنه فيما عدا الأسعار المقننة لبعض المواد الاستهلاكية المحددة بنصوص قانونية، فإن أسعار باقي المواد تبقى حرة، بما فيها الخضر والفواكه وتخضع في تحديدها لقاعدة العرض والطلب، حيث لا يمكن لمصالح الرقابة التدخل بشأنها لفرض أسعار أو هوامش ربح محددة، طبقا لنص المادة 4 من الأمر رقم 03 - 03 المؤرخ في 19 جويلية 2003 المتعلق بالمنافسة، المعدل والمتمم.

رغم ذلك، اتخذت مصالح التجارة إجراءات استثنائية خلال الأشهر الأخيرة الفارطة، في سبيل الحد من ارتفاع أسعار الخضر والفواكه، وذلك من خلال وضع برنامج رقابي دوري وفجائي على غرف التبريد وكذا تنصيب خلايا لليقظة على المستوى الجهوي والولائي، تتكفل بتشخيص الوضعية الحالية لأسعار الخضر والفواكه وتحليل جميع المعلومات التي يتم استقبالها في هذا الشأن، مع اتخاذ كافة التدابير الضرورية لمعالجة هذه الوضعية.

كما وجهنا تعليمات صارمة لمصالح الرقابة على مستوى المديريات الولائية للتجارة وترقية الصادرات لتشديد الرقابة على غرف التبريد وتفريغ المنتوجات المخزنة، في حال اكتشافها، خاصة من الخضر والفواكه غير الموسمية، التي يشتبه في أن تكون محل مضاربة غير مشروعة أو احتكار من طرف أصحاب الغرف، بهدف رفع الأسعار والتحكم فيها، على غرار مادة البطاطا، كما حدث سابقا، وغيرها من المواد الفلاحية والغذائية.

وفي هذا السياق، وقصد التحكم الأمثل في هذه المخزونات وقنوات التوزيع، تم إطلاق عملية تحسيسية واسعة تجاه المتعاملين الاقتصاديين، من منتجين ومستوردين ومصدرين وتجار وفئة الفلاحين وكل المتدخلين في شبكة الإنتاج والتوزيع بالجملة والتجزئة للمواد والمنتوجات واسعة الاستهلاك، خاصة الخضر والفواكه، للتصريح بكل فضاء أو تجهيز للتخزين (مستودعات أو غرف التبريد بكل أحجامها وتنوعها).

وبالنظر إلى حجم العملية وأهميتها، ارتأت مصالح وزارة التجارة وترقية الصادرات اللجوء إلى رقمنة هذه العملية، من خلال إنشاء نظام معلوماتي خاص بتسيير مساحات التخزين، يساهم في الحصول السريع على المعلومات وتحيينها لتكون أداة فعالة للرقابة واتخاذ القرار، التي يتم من خلالها:

1 ـ ضبط دقيق لعناوين مساحات التخزين، سواء كانت غرف تبريد أو مستودعات.

2 ـ تحديد سعة وقدرة تخزين هذه الفضاءات.

3 ـ تحديد كمية وطبيعة المواد المخزنة.

وفي هذا الشأن، فقد أسفرت عملية إحصاء هذه الفضاءات عن تسجيل عدد إجمالي لفضاءات التخزين، يقدر بـ 7554 فضاء بسعة تخزين إجمالية 13000000 م^3، وتم إخضاعها للرقابة الدورية من طرف مصالحنا الخارجية، للتأكد من مدى احترام أصحابها لشروط ممارسة أنشطتهم التجارية، وكذا معرفة مستوى المخزونات بهذه الفضاءات.

تجدر الإشارة إلى أن هذه النتائج تبين استجابة المتعاملين الاقتصاديين للعملية التحسيسية التي قامت بها مصالح وزارة التجارة وترقية الصادرات للتصريح بفضاءات التخزين، حيث تم تسجيل زيادة ما يقارب 2500 فضاء، مقارنة بالسنة الماضية 2021.

وينبغي التذكير كذلك، أنه ومع تنامي وتفشي ظاهرة الاحتكار والمضاربة غير المشروعة في السنوات الأخيرة، أبت السلطات العليا للبلاد بمعية وزارة التجارة وترقية الصادرات ووزارة العدل، إلا أن تصدر القانون رقم 21 ـ 15 المؤرخ في 28 ديسمبر 2021 المتعلق بمكافحة المضاربة غير المشروعة، حيث جرم هذه الظاهرة، للحد من خطورتها على الاقتصاد الوطني والمستهلك الجزائري على حد سواء.

السيد عضو مجلس الأمة المحترم،

في الختام، لا يفوتني التأكيد على أن مصالح وزارة التجارة وترقية الصادرات، وفق الصلاحيات المخولة لها قانونا، وبالتنسيق مع كل الجهات الرقابية الأخرى المتداخلة على مستوى السوق الوطنية، تبقى دوما مجندة في الميدان على مستوى مختلف الفضاءات التجارية، من أجل فرض احترام النصوص القانونية والتنظيمية المسّيرة للأنشطة التجارية، بهدف حماية صحة وأمن المستهلك، ومنعها لكل أشكال الاحتكار والمنافسة غير النزيهة والمضاربة غير المشروعة، التي من شأنها المساس بالقدرة الشرائية، خدمة للاقتصاد وحماية لقوت المواطن الجزائري.

وشكرا على كرم الإصغاء والسلام عليكم ورحمة الله تعالى وبركاته.

السيد الرئيس: شكرا للسيد الوزير؛ الكلمة مرة أخرى للسيد أحمد بناي، فليتفضل مشكورا.

السيد أحمد بناي: شكرا سيدي الرئيس المحترم، والشكر موصول إلى السيد الوزير، نشكره على إجابته المفصلة.

تعقيبي، سيدي الرئيس، يكون في شكل تساؤل للسيد الوزير:

هل تنوي وزارة التجارة، بالتنسيق مع وزارة الفلاحة، أخذ تدابير تخص التخفيض في أسعار اللحوم الحمراء والبيضاء وحتى البيض؟ البيض الذي ما يزال غالي الثمن، سيدي الوزير، لأنه إذا بقيت الأسعار على حالها ونحن مقبلون على

شهر رمضان المعظم، فالمواطنون أصحاب الدخل الضعيف سيصعب عليهم شراء اللحم في رمضان، وشكرا.

السيد الرئيس: شكرا للسيد أحمد بناي؛ السيد الوزير؟.. لا رد على التعقيب، نبقى دائما في نفس القطاع والكلمة للسيد حمزة بوحفص، فليتفضل مشكورا.

السيد حمزة بوحفص: بسم الله الرحمن الرحيم والصلاة والسلام على أشرف المرسلين، سيدنا محمد بن عبد الله وعلى آله وصحبه ومن والاه إلى يوم الدين.

السيد المجاهد، صالح ڤوجيل، رئيس مجلس الأمة الموقر،

السيد وزير التجارة وترقية الصادرات المحترم،

السيدة وزيرة العلاقات مع البرلمان المحترمة،

السادة أعضاء الحكومة،

زميلاتي، زملائي أعضاء مجلس الأمة الموقر،

أسرة الإعلام،

السلام عليكم ورحمة الله وبركاته.

يشرفني أن أتوجه إلى السيد وزير التجارة وترقية الصادرات بالسؤال الشفوي التالي نصه:

تعتبر مدينة عين صالح مدينة فلاحية بامتياز، إذ إن أغلب المواد الفلاحية المسوقة هي محلية، مما يجعلنا نفكر بجدية في إنشاء سوق الجملة للخضر والفواكه، لاسيما وأن المدينة تعتبر منطقة عبور لثلاث ولايات كبرى من جنوبنا الكبير (أدرار، تمنراست، المنيعة).

- فما هي الإجراءات المتخذة من طرفكم، من أجل التفكير في إنشاء سوق الخضر والفواكه بولاية عين صالح؟

- تعرف مدينة عين صالح بحرارة طقسها وقساوة المناخ، لاسيما في الفترة الممتدة من شهر مارس إلى شهر أكتوبر، كما أن المنطقة تشهد حركة اقتصادية كبيرة، لاسيما في المناسبات الموسمية ورغم هذا وذاك لا توجد فضاءات مهيأة لاحتضان مثل هذه التظاهرات الاقتصادية، كالأسواق الرمضانية وصالونات الكتاب والمعارض الاقتصادية وغيرها.

- فهل هناك نية من طرف الوزارة من أجل إنشاء هذه الفضاءات التجارية المهيأة، من تكييف وغيرها، من أجل احتضان مثل هذه التظاهرات الاقتصادية؟

تفضلوا، السيد الوزير المحترم، بقبول فائق التقدير.

السيد الرئيس: شكرا للسيد حمزة بوحفص؛ الكلمة الآن للسيد وزير التجارة وترقية الصادرات.

السيد وزير التجارة وترقية الصادرات: بسم الله الرحمن الرحيم والصلاة والسلام على أشرف المرسلين.

السيد رئيس المجلس المحترم،

السيدات والسادة الأعضاء المحترمون،

زملائي أعضاء الحكومة،

أسرة الإعلام،

الحضور الكريم،

أجدد لكم مرة أخرى سلامي.

أود في مستهل جوابي هذا، السيد حمزة بوحفص، عضو مجلس الأمة المحترم، أن أجزل لكم الشكر الخالص، نظير الاهتمام الكبير الذي تولونه لقطاع التجارة وترقية الصادرات، اهتمام تجلى في تساؤلكم القيّم حول التفكير في إنشاء سوق الجملة للخضر والفواكه بولاية عين صالح، باعتبارها ولاية محورية تشكل نقطة عبور لثلاث ولايات كبرى من جنوبنا الكبير والعزيز، أما بعد؛

يشرفني أن أحيط علم سيادتكم أن وزارة التجارة وترقية الصادرات، تولي أهمية بالغة للمنشآت التجارية المختلفة، باعتبارها أداة لضبط وتنظيم السوق، وبالدرجة الأولى، أسواق الجملة للخضر والفواكه، والتي تعتبر فضاء يوفر للفلاح مساحات عرض لمنتوجاته بصفة مباشرة، أو من خلال وكلاء تجار سوق الجملة للخضر والفواكه، والتي من شأنها استيعاب عدد التجار وضبط السوق، من حيث الأسعار والوفرة، كما تسعى وزارة التجارة وترقية الصادرات، من خلال إنجاز هذه الهياكل التجارية بمختلف أنواعها وأشكالها إلى تنظيم وتقنين السوق للقضاء على ظاهرة التجارة الموازية.

وفي إطار سياسة تطوير وعصرنة الهياكل التجارية التي تعتمدها السلطات العمومية، اتخذت وزارة التجارة وترقية الصادرات مجموعة من الإجراءات الهامة، ابتداء من مراجعة الإطار التشريعي والتنظيمي لهذا المجال، ثم إعادة تهيئة بعض الفضاءات التجارية الموجودة، وإنجاز هياكل تجارية جديدة، هذا بالإضافة إلى إنشاء شركة عمومية اقتصادية دخلت الخدمة منذ سنة 2012، تتكفل بإنجاز وتسيير أسواق الجملة ذات الطابع الوطني والجهوي.

وفيما يخص ولاية عين صالح، تتوفر الولاية على سوق مغطاة واحدة للخضر والفواكه، تم إنشاؤها سنة 1998،

تحتوي على 36 مربعا.

بالإضافة إلى ذلك، اقترحت مديرية التجارة وترقية الصادرات لولاية عين صالح، على مستوى المجلس التنفيذي الولائي، إنجاز سوقين جواريين للخضر والفواكه، الأول على مستوى تكتل جواليل والثاني على مستوى حي الدغامشة، قصد تغطية احتياجات بلدية عين صالح.

وفي هذا الصدد، تجدر الإشارة إلى أن عملية برمجة إنجاز الهياكل التجارية، على غرار أسواق الجملة وغيرها من الفضاءات التجارية، يتم باقتراح من الجماعات المحلية بما يتماشى والقدرات المالية والإنتاجية لكل ولاية، وهذا ما ينطبق على منطقة عين صالح، حيث إن المشاريع المقترحة يتم دراستها من طرف اللجنة الولائية للتعمير التجاري التي يترأسها السيد الوالي، وهي التي تبت في الملفات المتعلقة بإنجاز كل الأسواق، سواء تعلق الأمر بأسواق الجملة أو التجزئة أو المراكز التجارية، طبقا لأحكام المرسوم التنفيذي رقم 12 ـ 111 المؤرخ في 06 مارس 2012 المتعلق بشروط إنشاء وتنظيم الفضاءات التجارية.

وفي سياق الإجابة على تساؤلكم كذلك، نعلمكم أن وزارة التجارة وترقية الصادرات، وحرصا منها على المحافظة على القدرة الشرائية للمواطن الجزائري، وتجسيد عمليات البيع التفاضلية في فضاءات تجارية مهيأة، عملت على تنظيم أسواق جوارية خلال شهر رمضان الكريم الفارط وخلال الدخول المدرسي، تم من خلالها ـ هذه الأسواق الرمضانية ـ عرض المواد التي يزداد الإقبال عليها بهذه المناسبة، وبمشاركة مختلف المتعاملين الاقتصاديين العموميين والخواص على المستوى الوطني، لتشمل أكبر عدد من البلديات، وقد سجلت الحصيلة النهائية لسنة 2022 تنظيم 650 سوقا جواريا بنسبة 54.30 ٪ من مجموع الأسواق المقترحة والمبرمجة، شارك فيها حوالي 6514 متعاملا اقتصاديا، أين تم عرض مختلف المنتوجات بأسعار جدُ تفاضلية، ولم تقتصر على المواد واسعة الاستهلاك (خضر وفواكه، مواد غذائية ولحوم) بل امتدت إلى عرض الملابس والأفرشة والأواني المنزلية؛ وحتى في الدخول المدرسي الذي تم في 58 ولاية.

وقد تم تنظيم ثلاث أسواق جوارية رمضانية بولاية عين صالح، على مستوى كل من بلدية عين صالح، فقارة الزاوية وإن غار.

كذلك، بودي أن أنوه أن وزارة التجارة وترقية الصادرات، وفق رؤية استراتيجية وفي إطار صلاحياتها المتعلقة بغرف التجارة والصناعة على مستوى 58 ولاية، بما فيها ولاية عين صالح، بناء على التنظيم الجديد الذي أقره المرسوم التنفيذي رقم 22 ـ 3 المؤرخ في 25 رجب عام 1443 الموافق 26 فبراير سنة 2022 المتضمن إعادة تنظيم الغرفة الجزائرية للتجارة والصناعة، أوكلت لهذه الغرف مهمة إقامة معارض وتظاهرات اقتصادية، على اعتبارها الفاعل الأساسي للديناميكية التجارية والصناعية وهمزة وصل بين السلطات العمومية والمتعاملين الاقتصاديين، وذلك لتقديمها الدعم والتوجيه لهم ونشرها، من خلال هذه التظاهرات، مختلف الفرص الاستثمارية المتاحة على المستوى الولائي والوطني، وأعطيت تعليمات إلى الأمين الولائي لغرفة عين صالح، من أجل أن يقدم برنامجا لسنة 2023 في هذا الإطار وستقام، إن شاء الله، معارض محلية، معارض جهوية في هذه الولاية الطيبة.

السيد عضو مجلس الأمة المحترم،

وفي الأخير، يجدر التأكيد على أن تطوير وتعزيز الهياكل التجارية بشتى أنواعها يبقى من مهامنا الأساسية التي تحظى بالاهتمام المطلق في وزارة التجارة وترقية الصادرات، والتي تسعى مصالحنا المركزية والمحلية والجهوية على المستوى الوطني، إلى ترقيتها وتعزيز تواجدها وانتشارها الجغرافي، بالتنسيق مع كل السلطات، خاصة الجماعات المحلية الفاعلة في هذا المجال، حيث أسدينا التعليمات اللازمة في هذا الشأن إلى مصالحنا المختصة لمتابعة ـ عن كثب ـ ملف أسواق الجملة للخضر والفواكه والتنسيق مع السلطات المحلية لاتخاذ كل التدابير والإجراءات المناسبة لضمان انطلاقة واعدة لهذه الأسواق الاستراتيجية والمساهمة في تموين منتظم للمنطقة وخلق مناصب شغل جديدة، مع إدماج أكبر عدد ممكن من المتدخلين في نشاط الخضر والفواكه.

وأشكركم على كرم الإصغاء والسلام عليكم ورحمة الله تعالى وبركاته.

السيد الرئيس: شكرا للسيد الوزير؛ مرة أخرى الكلمة للسيد حمزة بوحفص.

السيد حمزة بوحفص: شكرا سيدي الرئيس.

أشكر السيد الوزير على التوضيحات التي قدمها بشأن الانشغال الذي طرحته.

السيد الوزير،
أتمنى أن نلمس، ما تفضلتم به من توضيح، على أرض الواقع في أقرب الآجال.
السيد الوزير،
أملنا بعد أن تمت ترقية ولايتنا إلى ولاية بكامل الصلاحيات، ألا يقتصر مفهوم التنمية المحلية على الجانب الإداري وتقريب الإدارة من المواطن فقط، بل يجب أن يتم تجسيد معنى التنمية المحلية بكل أبعادها، فلاحية، ثقافية، سياحية، رياضية...إلخ.
كما ورد في انشغالي المطروح على سيادتكم، فلا يعقل أن يكون هناك اكتفاء ذاتي للمنتوجات الفلاحية ولا يجد الفلاح مكانا لعرض وتسويق منتوجه أو توريده إلى الولايات المجاورة، فإنجاز سوق للجملة لتسويق الخضر والفواكه أصبح أكثر من ضرورة، كما أرى أن تخصيص فضاءات لتنشيط الحياة الاقتصادية والاجتماعية والثقافية سيمكّن من إبراز المقدرات البشرية والمادية واللامادية التي تزخر بها ولايتنا الفتية، كما أن الاهتمام بهذه الجوانب له أهمية بالغة في بعث التنمية في هذه المنطقة؛ وتطويرها يعود بالفائدة على ساكنة الولاية وكذا مختلف ولايات جنوبنا الكبير، وفقكم الله فيما هو خير للبلاد والعباد، شكرا للسيد الوزير.

السيد الرئيس: شكرا للسيد حمزة بوحفص؛ السيد الوزير ليس له رد على التعقيب، شكرا.
ننتقل الآن إلى قطاع النقل، والكلمة للسيد محمد سالمي، فليتفضل مشكورا.

السيد محمد سالمي: بسم الله الرحمن الرحيم.
سيدي الرئيس والمجاهد المحترم،
السيدة والسيدان الوزراء المحترمون،
زملاتي، زملائي،
أسرة الصحافة،
السلام عليكم.
في البداية، نطلب من السيد عضو مجلس الأمة سحب الكلمة التي ألقاها مع السيد وزير التعليم العالي والبحث العلمي، فيما يتعلق بقوله "الأساتذة الجدد نرسلهم إلى الجنوب"، الآن سأعود إلى موضوع سؤالي ..(**تصفيق**)..

السيد محمد لعقاب: عفوا، نقطة نظام، سيدي الرئيس.. من فضلك السيد الرئيس، نقطة نظام، للتوضيح فقط..

السيد محمد سالمي: طبقا لأحكام المادة 158 من الدستور؛ والمواد من 69 إلى 72 من القانون العضوي رقم 16 ـ 12 والمواد من 93 إلى 96 من النظام الداخلي لمجلس الأمة؛ يشرفني أن أطرح على السيد وزير النقل السؤال الشفوي التالي:
ـ ماهو تقييمكم، سيدي الوزير، لنشاط النقل بالميترو والترامواي في بلادنا؟
ـ ما هي الحصيلة المالية السنوية لهاتين المؤسستين؟
ـ السؤال الأخير، أين وصل مشروع توسعة ميترو الجزائر العاصمة؟
وشكرا للجميع.

السيد الرئيس: شكرا للسيد محمد سالمي؛ الكلمة للسيد وزير النقل، فليتفضل مشكورا.

السيد وزير النقل: بسم الله الرحمن الرحيم، والصلاة والسلام على أشرف المرسلين.
السيد رئيس مجلس الأمة المحترم،
السيدة والسيد الوزيران،
السيدات والسادة أعضاء مجلس الأمة،
أسرة الإعلام،
السيدات والسادة الحضور،
السلام عليكم ورحمة الله وبركاته.
أشكر عضو مجلس الأمة المحترم، السيد سالمي محمد، على اهتمامه بقطاع النقل، وذلك بطرح سؤال، يتعلق بالحصيلة السنوية لميترو العاصمة وترامواي وهران، وكذا مشروع توسعة ميترو العاصمة، وفي هذا الصدد، يشرفني أن أوافيكم بما يأتي:
أولا، بخصوص تقييم نشاط النقل بالميترو في بلادنا:
منذ دخول خط الميترو حيز الخدمة التجارية الذي تزامن مع تاريخ 1 نوفمبر 2011، عرفت مدينة الجزائر العاصمة عدة تطورات مادية وحضرية، نذكر منها:
ـ توفير خدمة عمومية ذات جودة عالية.
ـ تحسين البنية التحتية للعاصمة.
ـ التقليل من الاختناقات المرورية، خاصة في أوقات الذروة خلال السنوات الأخيرة.
ـ توفير الخدمات بامتياز والتي نستخلصها فيما يلي:

الوقت، السلامة، الأمن والراحة وكذلك الاعتمادية في الدقة والانتظام، المرونة في الاستقبال وحسن المعاملة، التسعيرة وكذا نظافة البيئة والرفاهية.

فمنذ دخول الميترو حيز الخدمة في 1 نوفمبر 2011 إلى غاية 31 أكتوبر 2022، تم نقل أكثر من 260 مليون مسافر، مع احتساب مدة التوقف عن الخدمة من 22 مارس 2020 إلى غاية 07 أكتوبر 2021 بسبب جائحة كوفيد 19، وتطبيق بروتوكول صحي خلال فترة إعادة الاستغلال التجاري، أما الإيرادات فقدرت بأزيد من 11 مليار دينار جزائري.

نذكر أنه خلال سنة 2019، على سبيل المثال، باعتبارها سنة مرجعية، تم نقل 45 مليون مسافر على طول الخط وتسجيل إيرادات مقدرة بـ 1.9 مليار دينار جزائري.

ثانيا، الحصيلة المالية لترامواي وهران وميترو الجزائر:

إن الحصيلة المالية التي عرفها كل من ترامواي وهران وميترو العاصمة، نلخصها من خلال الأخذ بمعطيات سنة 2019، باعتبار 2020 – 2021 سنتي انتشار كوفيد 19، وكانت سنة 2019 آخر سنة مرجعية قبل الجائحة.

بالنسبة لميترو الجزائر:

التكاليف التي أنفقت خلال سنة 2019، من أجل ضمان السير الحسن للميترو، قدرت بحوالي 6 ملايير دج، والتي تشمل مصاريف كل من الاستغلال، الصيانة، الطاقة، التأمين على الممتلكات، ومصاريف الوكالة الوطنية...إلخ.

أما العائدات أو الإيرادات الناتجة عن مختلف المبيعات التجارية، فقد سجلت خلال نفس السنة بحوالي ملياري (2) دينار جزائري أي بنسبة تغطية تقدر بـ 30 ٪.

ترامواي وهران:

إن التكاليف الإجمالية التي أنفقت خلال سنة 2019، من أجل ضمان السير الحسن له، قدرت بحوالي 2.7 مليار دج، والتي تشمل كذلك المصاريف التي ذكرتها آنفا.

ثالثا، بخصوص مشروع توسعة ميترو الجزائر وإنجازه:

يبلغ الطول الكلي لشبكة الميترو المبرمجة في العاصمة بـ 60.96 كلم، مع 58 محطة مبرمجة، وهذه الشبكة موزعة على النحو الآتي:

ـ ما هو قيد الخدمة بطول 19.5 كلم ويضم تسع عشرة (19) محطة.

ـ ما هو قيد الإنجاز، وهذا عبر الامتداد من محطة مركز الحراش إلى مطار الجزائر بطول 9.5 كلم ويشمل 9 محطات، قدرت نسبة تقدم الأشغال بـ ٪74.

أما الامتداد من محطة عين النعجة ـ براقي:

الشطر الأول بطول 4.4 كلم ويشمل 4 محطات، بلغت نسبة تقدم الأشغال به بحوالي 72 ٪،

الشطر الثاني 1.76 كلم لم يسجل بعد.

تضم هذه الشبكة مشروع توسعة ميترو الجزائر إلى الأحياء الغربية للعاصمة وهذا مشروع تمديد على طول 26.5 كلم، بـ 24 محطة مبرمجة، وهو مقسم إلى ثلاثة أشطر وهي:

1 ـ محطة ساحة الشهداء ـ باب الوادي ـ شوفالي، يمتد على طول 9.5 كلم.

2 ـ شوفالي ـ دالي براهيم ـ الشراقة ـ أولاد فايت، يمتد على مسافة 9.2 كلم بـ: 8 محطات مبرمجة.

3 ـ شوفالي ـ دالي براهيم ـ العاشور ـ درارية، على مسافة تقدر بـ: 7.8 كلم بـ 8 محطات مبرمجة.

سلمت الدراسات النهائية لتوسعة ميترو الجزائر نحو الأحياء الغربية في ماي 2019، ومصالح المؤسسة تعمل على تسجيل هذا المشروع.

أشكركم، مرة أخرى، على اهتمامكم بقطاعنا الوزاري، والسلام عليكم ورحمة الله وبركاته.

السيد الرئيس: شكرا للسيد الوزير، الكلمة للسيد محمد سالمي مرة أخرى، إن كان له تعقيب.

السيد محمد سالمي: شكرا معالي الوزير، على هذه الإجابة.

السيد الوزير،

بما أنك كنت وزيرا للداخلية والجماعات المحلية والتهيئة العمرانية، ولك خبرة بشؤون البلاد، أين وصل مشروع ربط مطار السانية بمترو وهران؟

في نفس السياق، لاسيما ما يخص الحصيلة المالية للنقل بالترامواي والمترو، أود أن ألفت انتباهكم إلى أن هناك مسألة تتعلق بوجوب المراقبة فيما يخص تسديد ثمن التذاكر لركوب هاتين الوسيلتين، إلا أننا لاحظنا غياب المراقبين وتساهلهم مع مستعملي هاتين الوسيلتين، الذين لا يدفعون ثمن التذكرة ويركبون مجانا بسبب غياب الجدية في المراقبة وحتى عدم استغلال أجهزة المراقبة، مثل الكاميرات أو الفيديوهات لتجنب مثل هذا التسيب.

هناك أمر آخر، يتعلق بطاقة الاستيعاب داخل قاطرات

التراموای والمترو، والتي يجب أن تحترم، فيجب أن تكون هناك مراقبة من قبل الأعوان المكلفين بهذه المهمة، فأحيانا يكون هناك اكتظاظ داخل هذه القاطرات لا يحتمل ولا يستطيع الإنسان التنفس فيه، هناك معايير يجب فرضها واحترامها!!

وفي الأخير، نطلب منكم، معالي الوزير، فيما يخص تحويل مدير النقل، بمديرية تندوف، والحمد لله، لقد طال بقاؤه عندنا "إذا زين دينا حقنا، إذا شين دينا حقنا"، وشكرا وكان الله في عونكم.

السيد الرئيس: شكرا للسيد محمد سالمي، لكن التعقيب كان خارج إطار السؤال؛ الكلمة للسيد الوزير، تفضل.

السيد الوزير: شكرا سيدي.

فيما يخص عدم دفع ثمن التذكرة، أنا لا أظن ذلك، خاصة بالنسبة للميترو، لأن هناك حواجز، ربما في التراموای فأنا أتفق معك، وقد لاحظنا هذا الأمر، وإن شاء الله، بدأنا باتخاذ إجراءات.

وكان هذا ردي على تعقيبكم، باختصار، وشكرا سيدي الرئيس.

السيد الرئيس: شكرا للسيد الوزير؛ الكلمة الآن للسيد عبد القادر جديع، فليتفضل مشكورا.

السيد عبد القادر جديع: بسم الله الرحمن الرحيم.

السيد رئيس مجلس الأمة الموقر،

السيدة الوزيرة والسيد الوزير المحترمان،

زميلاتي، زملائي أعضاء مجلس الأمة،

أسرة الإعلام،

السلام عليكم ورحمة الله.

بعد انقضاء أكثر من ثلاث (3) سنوات على دخول مطار الجزائر الدولي حيز الخدمة، والذي تجاوزت تكلفة إنجازه وتجهيزه أكثر من 76 مليار دينار.

هذا الصرح الذي استبشرنا به خيرا بعد طول انتظار، وكنا نعتقد أنه سيكون واجهة للبلاد، نتفاجأ اليوم بعد هذه المدة بجملة من النقائص غير المبررة، التي يتخبط فيها!! والتي جعلت الكثير من المواطنين والمسافرين يعيشونها، بسبب سوء التسيير وتدهور الخدمات واهتراء التجهيزات، ومن جملة هذه النقائص على سبيل المثال:

- وجود شاشة صغيرة واحدة للإعلان عن رحلات الوصول، بمقاس 40 بوصة، يصعب قراءتها وتمييزها، عكس المطار القديم الذي كان يضم العديد من الشاشات الكبيرة في المداخل والأروقة وقاعات الاستقبال وهو ما يسهل عملية التوجيه.
- وجود قاعة استقبال واحدة للمسافرين، عكس المطار "القديم" الذي كان يحتوي على قاعتين.
- تسجيل نقائص فادحة في مجال تسيير حظيرة السيارات بشكل عام، وعدم التحكم في النظام الآلي المعتمد لتحديد تكلفة ركن السيارات.
- غياب عمليات الصيانة الدورية لمختلف المرافق، ما ساهم في تدهور العديد من مرافق المطار، على غرار غياب المناديل الورقية وحنفيات الماء بدورات المياه، الشيء الذي يسيء لسمعة المطار الذي يستقبل أجانب من مختلف الجنسيات، وكذا الإهمال وعدم العناية الذي طال المساحات الخضراء خارج المطار.
- النقص الكبير للخدمات التجارية في مساحات المغادرة، ونقص الخدمات في الوصول، كغياب أعوان مرافقة المرضى وكبار السن والمعاقين، وخدمات شحن الهاتف وكراء السيارات والتحويل البنكي وغيرها من الأمور التي يحتاجها المسافرون فور وصولهم إلى أرض الوطن، وهي الخدمات التي تعتبر أساسية وتوفرها معظم مطارات العالم.
- عدم تحكم أعوان المطار في نظام توزيع الأمتعة على المسافرين، وهو النظام الذي تم اقتناؤه بقيمة 1.6 مليون أورو، مع جعل فترة انتظار الأمتعة هي الأطول في كل معاملات مراقبة المسافرين عند وصولهم.
- الغياب شبه التام لإشارات التوجيه، ما يجعل الزائر يتوه عند دخوله لحظيرة السيارات وحتى داخل بهو المطار، بالإضافة إلى غياب كل الخدمات الحديثة التي تم الترويج لها عند تدشين هذا المرفق.

السيد الوزير،

أين يكمن الخلل الذي أدى بهذا الصرح المعماري إلى أن يكون هيكلا بلا روح، ولا يجعله يؤدي الإضافة الخدماتية والسياحية والترويجية التي كنا ننتظرها منه؟!

وما هي الإجراءات التي يمكن لمصالحكم الوزارية اتخاذها في القريب العاجل، لجعل مطار الجزائر الدولي في مستوى التطلعات التي كانت معقودة عليه حكوميا وشعبيا، من خلال استغلاله وتسييره، وفق ما هو معمول

به على مستوى مطارات العالم؟
وتفضلوا بقبول فائق التقدير والاحترام وشكرا.

السيد الرئيس: شكرا للسيد عبد القادر جديع؛ الكلمة الآن للسيد الوزير.

السيد وزير النقل: شكرا سيدي الرئيس.
الشكر موصول للسيد عضو مجلس الأمة المحترم، عبد القادر جديع، على طرح سؤال يتعلق بمجموعة من الانشغالات حول مطار الجزائر الدولي، وكذا عن الإجراءات المتخذة لإعادة الاعتبار له، وعليه يشرفني أن أوافيكم بما يلي:
نعم، سيدي الكريم، أنا أشاطركم أنه تم تسجيل اختلالات كثيرة في تسيير مطار هواري بومدين، خاصة الجانب المتعلق بالخدمة العمومية، وهي وضعية، للأسف، محل انتقاد من طرف المواطنين، سواء الذين يغادرون البلاد أو الوافدين إليها، أقول لكم، السيد العضو، أننا عازمون على تغيير هذه الأمور في هذا المطار، سواء أكان من حيث التسيير أو الخدمة، باتخاذنا كل الإجراءات والقرارات اللازمة، ونحن ندرك جيدا أن الجميع، بمن فيهم المواطنون سوف يرافقوننا في ذلك.
فالعمل المنسق مع مختلف المتدخلين على مستوى هذا المطار الذي قمنا به مؤخرا، سمح لنا بتشخيص الوضعية من كل جوانبها ووضعنا ورقة طريق واضحة المعالم برزنامة واضحة وبآجال محددة على المدى القريب والمتوسط والبعيد، وقد بدأنا في تنفيذها ميدانيا.
أما بخصوص بعض الملاحظات المسجلة في سؤالكم، يشرفني أن أجيب على بعض هاته الانشغالات:
1 - بخصوص وجود شاشة صغيرة:
يوجد سبع (7) شاشات، بمقاس 40 بوصة بالمحطة الجديدة، أما المحطة القديمة فهي تعمل بنظامين، الوصول والمغادرة في نفس الوقت، أيضا، قامت شركة تسيير مصالح ومنشآت مطار الجزائر بإعادة برمجة الشاشات لرفع مستوى حجم الخط، للإعلان، لحل مشكل القراءة والتمييز، كما قامت بوضع دراسة لإعادة النظر في منظومة إعلام المسافرين، لتسهيل عملية التوجيه، وسنقوم بتجسيدها على أرض الواقع في أقرب الآجال، وللملاحظة، هذا الانشغال سجل، حقيقة، في ورقة الطريق.
2 - فيما يخص وجود قاعة استقبال واحدة:
بخصوص هذه النقطة، فالأمر يتعلق بالبهو الخاص باستقبال المسافرين من قبل المنتظرين، والذي يحتوي على أربعة (4) أبواب، يتم حاليا استغلال بوابة واحدة، وسوف يتم إعادة النظر في إمكانية فتح كل الأبواب في آن واحد، بعد التنسيق مع مختلف المصالح الأمنية.
3 - بخصوص حظيرة السيارات، التي جاءت في سؤالكم:
تم خلال هذا الشهر تصليح أربعة (4) أجهزة لنظام الدفع الآلي، كانت 6 أجهزة، 4 منها معطلة والخاصة بحظيرة ركن السيارات، فيما تبقىعملية الصيانة متواصلة لتصليح الجهازين الآخرين، وعن قريب ستكون جميع الأجهزة جاهزة للعمل، حقيقة، كان الاكتظاظ كبيرا عندما كان الجهازان فقط يعملان.
4 - أما فيما يخص عملية الصيانة:
قامت شركة تسيير مصالح ومنشآت مطار الجزائر بتكثيف المراقبة على عمليات أشغال النظافة التي تقوم بها شركات المناولة، وأيضا قامت مصالح الشركة ببرمجة عملية فورية لتصليح كل المعدات المتضررة مع وضع برنامج صيانة دوري للحفاظ على المعدات، وتزويد دوري لدورات المياه باللوازم الخاصة بها (مناديل ورقية، الصابون السائل... إلخ).
أما العناية بالمساحات الخضراء خارج المطار، فقد قامت مصالح الشركة باستشارة شركة (COSIDER AGRO) لعدم نجاعة الشركة المناولة الموجودة حاليا.
5 - نقص الخدمات التجارية في مساحات المغادرة والوصول ومختلف الخدمات:
يوجد على مستوى مطار الجزائر الدولي بعض الخدمات التجارية في مساحات المغادرة كالمقاهي ومحلات الأكل الخفيف ومحلات تجارية مختلفة، فيما تعمل الشركة للتحضير لمناقصة من أجل استغلال جميع المساحات الموجودة على مستوى المطار من دون استثناء، وستفتح مناقصة، إن شاء الله، فمن هو مهتم، فليتفضل!
أما الخدمات المتعلقة بمرافقة كبار السن والمرضى والمعاقين، تحرص الشركة على تذكير شركات الطيران المكلفة بهذه الخدمات للقيام بها والتكفل بهم؛ وتكلمت في هذا الشأن، لأن هناك عدة متدخلين وربما سأشرح فيما بعد.
أما بخصوص كراء السيارات، فيوجد حاليا وكيل وحيد، ومصالح الشركة تعمل عن قريب على رفع عدد المتعاملين.

كل هذه المشاكل معروفة، وإن شاء الله، سنحاول رفعها وهناك أيضا أمور أخرى أعمق من هذا وسنعمل، إن شاء الله، مع كل المتدخلين على رفعها، شكرا على حسن الإصغاء والسلام عليكم ورحمة الله.

السيد الرئيس: شكرا للسيد الوزير؛ الكلمة الآن للسيد عبد القادر جديع، إن كان يريد التعقيب.

السيد عبد القادر جديع: شكرا سيدي الرئيس.
شكرا للسيد الوزير على هذا الجواب.
السيد الوزير،
عندنا مطار تقرت منذ 1972، وهو أقدم مطار على مستوى الجنوب...

السيد الرئيس: ما الذي أوصلك إلى الجزائر...؟!

السيد عبد القادر جديع: سيدي الرئيس، هذا طلب المواطنين والسكان، وهم يطالبون بإضافة رحلة طيران يوم الأربعاء. أما "الكيروسين" فقد تم إعطاؤه، وهم يتماطلون في تهيئة خزان خاص "بالكيروسين" (Kérosène) فالسيد وزير الطاقة وافق وبعث، لكن لم يتم إطلاق والعمل به.
نحن نتمنى أن تزيد عدد رحلات الطائرة، فهو مطلب سكان المنطقة كاملة، وذلك يوم الأربعاء، أما فيما يتعلق بكيروسين الطيران، فقد تمت الموافقة عليه لكن لم يتم استغلاله بعد، وشكرا.

السيد الرئيس: شكرا للسيد عبد القادر جديع؛ الكلمة للسيد الوزير.

السيد وزير النقل: باختصار، نحن نعمل على تنفيذ تعليمة السيد رئيس الجمهورية، باستغلال كل المطارات المتواجدة عبر التراب الوطني، وإن شاء الله، سوف ندعم الخطوط الجوية الجزائرية بطائرات أخرى، وسنفتح المجال الجوي، إن شاء الله، للخواص، وهكذا سنتغلب على هذه المشاكل.

سيدي الرئيس،
سأعود فقط إلى مطار هواري بومدين، هذا المطار هو الواجهة الأولى للبلاد، نعم، فيه مشاكل، وإن شاء الله، سنرفعها بالتنسيق مع مختلف المتدخلين، فيه المؤسسة، فيه الأمن، فيه الجمارك، فيه (UANANA)، فيه الخطوط الجوية الجزائرية، آلاف العمال... إن شاء الله، ستكون خريطة طريق، وقد ضبطناها، وستكون واضحة، وسوف تتغير الأمور حتى يصبح المواطن يدخل ويخرج بكرامة وعزة واحترام...إلخ، ككل مطارات العالم، وشكرا.

السيد الرئيس: شكرا للسيد الوزير؛ نبقى دائما في نفس القطاع، والكلمة للسيد محفوظ بوصبع، فليتفضل مشكورا.

السيد محفوظ بوصبع: شكرا سيدي الرئيس، بسم الله الرحمن الرحيم والصلاة والسلام على أشرف المرسلين.
السيد رئيس مجلس الأمة المحترم،
السيدة والسادة الوزراء،
زميلاتي، زملائي،
أسرة الصحافة،
السلام عليكم ورحمة الله تعالى وبركاته.
لا يخفى على أحد أهمية النقل بمختلف أنواعه، لاسيما الجوي منه، في تحقيق التنمية المستدامة، فهو من جهة يتيح فرص العمل، ويسهل التجارة، ويساعد على تطوير السياحة ويسهم في ربح الوقت وتوفير الجهد وضمان الأمان، خاصة إذا كان يخص ولاية بحجم ولاية تبسة الحدودية، في أقصى شرق البلاد، التي تأسست بموجب التنظيم الإقليمي للبلاد سنة 1974، ويناهز عدد سكانها المليون نسمة؛ غير أن واقع الحال بالنسبة لهذا القطاع (النقل الجوي) في ولايتنا هو مخالف تماما لما يروم إليه مواطنو الولاية؛ فمطار تبسة "الشيخ العربي التبسي" الذي كان إلى عهد قريب يضمن رحلات داخلية ودولية، بما فيها رحلات إلى البقاع المقدسة (نقل سكان الولاية لأداء مناسك الحج)، تدحرج نشاطه في الوقت الراهن، بعد غلق دام أكثر من تسعة (9) أشهر بسبب جائحة فيروس كورونا (كوفيد – 19) إلى ضمان أربع (4) رحلات داخلية فقط خلال الأسبوع باتجاه العاصمة، على متن طائرة (ATR).
– هل تم البحث عن الأسباب التي أدت إلى هذه الوضعية؟ وهل هناك مخطط استعجالي لإعادة بعث نشاط النقل الجوي بولاية تبسة وإعادته إلى سابق عهده، على الأقل، في انتظار وضع برنامج خاص بتطوير هذا النشاط، بما يتلاءم وتطور الحركية الاقتصادية والاجتماعية في ولاية تبسة؟

– ما مدى إمكانية فتح خطوط داخلية من تبسة باتجاه وهران، ورقلة، تيميمون على سبيل المثال لا الحصر؟

– ما مدى إمكانية برمجة رحلات يومية من وإلى مطار تبسة، وتكون على متن طائرات كبيرة على منوال "بوينغ"؟

– ما هي الإجراءات والتدابير التي تنوي دائرتكم الوزارية اتخاذها في القريب المنظور لمعالجة وضعية النقل الجوي في ولاية تبسة والتكفل بانشغالات مواطنيها في هذا المجال؟

تقبلوا، السيد الوزير، فائق التقدير والاحترام.

السيد الرئيس: شكرا للسيد محفوظ بوصبع؛ الكلمة الآن للسيد وزير النقل.

السيد وزير النقل: شكرا سيدي الرئيس.

أشكر عضو مجلس الأمة المحترم، السيد محفوظ بوصبع، على اهتمامه بقطاع النقل وذلك من خلال طرح سؤال، يتعلق بوضعية النقل الجوي على مستوى مطار تبسة. وفي هذا الصدد، يشرفني أن أوافيكم بما يلي وقد تكلمت عن هذه الأمور قبل قليل:

أولا، أذكركم بتعليمات السيد رئيس الجمهورية في هذا الخصوص المنبثقة عن اجتماع مجلس الوزراء مؤخرا، المنعقد بتاريخ 27 نوفمبر 2022، والمتضمنة ما يلي:

– التحضير لإنهاء اقتناء الطائرات في أقرب الآجال، في إطار تجديد الأسطول الجوي الجزائري.

– تنشيط الملاحة الجوية، في مختلف مطارات الوطن، باعتبارها هياكل استراتيجية قادرة على بعث حركة الطيران.

– العودة إلى معدل الرحلات للخطوط الجوية الجزائرية لما قبل وباء كوفيد – 19، مع تكثيف رحلات العمرة والرحلات الجوية ذات الطابع السياحي بين باريس وجانت، وإن شاء الله، إلى مدن أخرى.

وهي استجابة وإجابة لمطالبكم من طرف السيد رئيس الجمهورية، وفور تلقينا لهذه التعليمات التي كان قد أسداها في الأشهر الماضية، باشرنا العمل بجدية وصرامة كبيرة لتنفيذها.

وبالعودة للرد على سؤالكم، تم مؤخرا تعزيز الخط الجوي الرابط بين تبسة والجزائر العاصمة، بإضافة خطين رحلتين (2) جويتين، لتسجيل ارتفاع يقدر بـ 33 ٪ في السعة وعدد الرحلات، مع تسجيل نسبة حمولة تقدر بـ80 ٪، وهنا يجب التذكير أنه بالنسبة للخطوط الجوية الجزائرية.. هناك مردودية بنسبة 80 ٪ وهي نسبة معقولة بالنسبة للخطوط الجوية.

أما عن حجم الطائرات المبرمجة لهذه الرحلات، فإن طائرة (ATR) مطابقة ومكيفة لشبكة الرحلات الداخلية والقصيرة، ويُعمل بها في كل دول العالم.

وفيما يخص برمجة رحلات جوية داخلية من ولاية تبسة إلى ولايات الغرب وجنوبنا الكبير، فإن مصالح الشركة ستعمل على دراسة إمكانية برمجة هذه الوجهات وفق الطلب المسجل في هذا الشأن.

شكرا على اهتمامكم، والسلام عليكم ورحمة الله تعالى وبركاته.

السيد الرئيس: شكرا للسيد الوزير؛ الكلمة الآن للسيد محفوظ بوصبع.

السيد محفوظ بوصبع: شكرا سيدي الرئيس.

نثمن بالمناسبة التوجيهات والتعليمات التي وجهها رئيس الجمهورية، السيد عبد المجيد تبون، خلال اجتماع مجلس الوزراء الأخير، والقاضية بإعادة النظر في طريقة تسيير الخطوط الجوية الجزائرية.

إذن؛ السيد الوزير المحترم، ننتظر منكم تجسيد مطالب سكان ولاية تبسة الحدودية، الذين باركوا وثمنوا حرص واهتمام السيد الرئيس، وإذا أمكن إعادة فتح الخط الخارجي من تبسة باتجاه إسطنبول، باعتباره خطا مطلوبا من سكان الولاية، وشكرا.

السيد الرئيس: لماذا إسطنبول بالضبط؟ هذا مجرد سؤال..

السيد محفوظ بوصبع: مواطنو ولاية تبسة يقصدون إسطنبول كثيرا، سيدي الرئيس، لأمور اقتصادية وتجارية ولأنها حدودية وبوابة على دول شقيقة.

السيد الرئيس: شكرا؛ الكلمة للسيد الوزير.

السيد وزير النقل: إن شاء الله، فكما قلت، نلبي كل رغبات مواطني الجزائر، في كل المناطق، وأذكّر برجوع بلادنا إلى المحافل الدولية وبالتالي فكثير من الدول حاليا تطالب

ببرمجة رحلات إليها، سواء أكانت أوروبية أو آسياوية أو في أمريكا، وهو شيء جميل بالنسبة لبلادنا.

ونحن الآن بصدد إعادة هيكلة الخطوط الجوية الجزائرية، وإن شاء الله، ستتغير الأمور أيضا في الخطوط الجوية الجزائرية وكذا البحرية و "ربي يوفقنا إن شاء الله" بإعانتكم وشكرا.

السيد الرئيس: شكرا للسيد الوزير، بالطبع، قطاع النقل، قطاع هام واستراتيجي، له أهمية كبيرة، وإعادة هيكلته حاليا، ليست مطلوبة فقط، بل ضرورة ملحة، فحينما نتكلم عن الاقتصاد واستقلاليته في الجزائر نذكر النقل لما له من دور كبير في ذلك سواء، النقل البحري، أم النقل البري، أم النقل الجوي وكل هذا مرتبط بالتنمية وحتى في تنقل الأفراد.

الآن ننتقل إلى قطاع الصحة، والكلمة للسيد مراد لكحل، فليتفضل مشكورا.

السيد مراد لكحل: شكرا سيدي الرئيس، بسم الله الرحمن الرحيم والصلاة والسلام على أشرف المرسلين.

السيد رئيس مجلس الأمة الموقر،
السيدة وزيرة العلاقات مع البرلمان المحترمة،
السيد وزير الصحة المحترم والوفد المرافق له،
السيد وزير النقل المحترم،
زميلاتي، زملائي أعضاء مجلس الأمة الموقر،
أسرة الإعلام،
الحضور الكريم،
السلام عليكم ورحمة الله تعالى وبركاته.

سأتي على سؤالي باختصار، مقتضبا، حتى أدخر شيئا من الوقت للتعقيب.

طبعا، دائرتكم الوزارية تولي أهمية كبيرة لإنشاء وتجهيز المراكز الصحية والمؤسسات الاستشفائية وتوفير ما تحتاجه من مستلزمات مادية وبشرية، وهذا ما نلمسه في ولايتنا برج بوعريريج، التي تحتوي على الكثير من المستشفيات والمراكز الاستشفائية، موزعة عبر كامل تراب الولاية، كذلك نلمس الاهتمام من خلال رفع التجميد عن بعض المشاريع، على غرار مستشفى 240 سريرا بدائرة رأس الوادي؛ وفي هذا السياق وقد ظفرت الولاية -سيدي الوزير- بمستشفى مهم جدا ومشروع هام جدا، وهو المستشفى الجهوي لجراحة العظام سنة 2006، والذي طال انتظار تدشينه وفتحه ودخوله حيز الخدمة إلى غاية شهر فيفري من السنة الجارية.

المواطنون استبشروا خيرا بدخول المستشفى حيز الخدمة ليتفاجؤوا بتغيير اسم المستشفى ومجال اختصاصه من مستشفى جهوي لجراحة العظام إلى المؤسسة العمومية الاستشفائية المتخصصة في الاستعجالات الجراحية.

السؤال الذي نطرحه: لماذا هذا التغيير في مجال اختصاص المستشفى الذي كلف الدولة، كهيكل، مبلغا يفوق 400 مليار سنتيم، باستثناء التجهيزات وعملية التهيئة؟

السؤال الثاني: ما هي آفاق قطاعكم في ولاية برج بوعريريج، وهي في حاجة ماسة إلى لفتة مهمة من وزارتكم؟ وهل يدخل ضمن مخططاتكم مشروع إنجاز مستشفى 60 سريرا بدائرة عين تاغروت، المجاورة للطريق السيار التي يمر بها الطريق الوطني رقم 5 والتي تشهد حوادث مرور كبيرة، وكذلك دائرة الجعافرة، البعيدة عن مقر الولاية والمعزولة جغرافيا والتي من الصعوبة بمكان أن يتنقل سكانها إلى دائرة مجانة أو إلى عاصمة الولاية؟

شكرا سيدي الوزير.

السيد الرئيس: شكرا للسيد مراد لكحل؛ الكلمة للسيد وزير الصحة.

السيد وزير الصحة: بسم الله والصلاة والسلام على رسول الله وعلى آله وصحبه ومن والاه.

السيد الرئيس، المجاهد الفاضل المحترم،
السيدات والسادة أعضاء مجلس الأمة،
زميلاتي،
أسرة الإعلام،
السلام عليكم ورحمة الله وبركاته.

شكرا للسيد العضو المحترم، مراد لكحل، على السؤال الذي تقدم به بخصوص أسباب تغيير مجال اختصاص مستشفى 150 سريرا بولاية برج بوعريريج، من مؤسسة متخصصة في جراحة العظام إلى مؤسسة متخصصة في الاستعجالات الطبية الجراحية، هذا إلى جانب استفساركم عن المشاريع المبرمجة بالولاية، لاسيما على مستوى دائرتي "عين تاغروت" و "الجعافرة".

بالنسبة للأسباب التي دفعت دائرتنا الوزارية إلى تغيير مجال اختصاص المؤسسة الاستشفائية الجديدة، فيمكن أن نوجزها في النقاط التالية:

1 - وجود مؤسسة استشفائية متخصصة في

الاستعجالات الطبية الجراحية على مستوى الولاية، أمر في غاية الأهمية، لأن ذلك سيسمح بتجميع الإمكانيات المادية والبشرية اللازمة لضمان أحسن تكفل طبي بالاستعجالات الطبية.

2 - جراحة العظام هي من بين الاختصاصات التي يتم التكفل بها عادة في الحالات الاستعجالية، وبالتالي فتحويل المؤسسة لا ينجم عنه تقصير في هذا المجال، بل على العكس سيسمح بتوسيع مجال الاختصاصات التي عادة ما تكون مترابطة وجامعة فيما بينها.

3 - تفادي اللجوء إلى نقل المرضى من مؤسسة استشفائية إلى أخرى، بحثا عن العلاج المتخصص المناسب وذلك بهدف ضمان سرعة التكفل الطبي بالمرضى، لكن، في نفس الوقت، يمكن أن نتصور مستقبلا أن نفتح مصلحة للعظام في مستشفى برج بوعريريج، بغض النظر عما هو موجود الآن في الاستعجالات التي، عادة، أكثر تخصصاتها جراحة الأعضاء؛ بالتالي، ستكون هناك مصلحة في المستشفى ومصلحة أخرى للاستعجالات في مستشفى الاستعجالات وهما زيادتان لولاية برج بوعريرج.

وأنا أعتبر أن وجود مصلحة خاصة بالاستعجالات، هي من بين المكاسب التي تحصلت عليها ولاية برج بوعريريج.

4 - تحسين التكفل الطبي بضحايا حوادث المرور، لتقليص عدد الوفيات والحد من خطورة الإصابات الناجمة عن هذه الحوادث، علما بأن ولاية برج بوعريريج، هي منطقة عبور لعدة طرقات، أهمها الطريق الوطني رقم 5 والطريق السيار شرق - غرب، الطريق الرابط بين هذه الولاية وولاية مسيلة عبر "برج غدير" و "الحمادية".

حاليا، هذه المؤسسة الاستشفائية الجديدة هي قيد الخدمة، فقد تم تدشينها بتاريخ 26 أفريل 2022، كما تم تدعيمها بالأطقم الطبية وشبه الطبية اللازمة، بمن فيهم الأطباء المختصون، حيث نحصي: 12 مختصا في الجراحة العامة، 6 مختصين في جراحة العظام، 9 في جراحة الأعصاب، 5 في التخدير والإنعاش، 2 في الإنعاش الطبي و2 في طب الأشعة، إضافة إلى اختصاصات أخرى إضافية.

للإشارة، كانت هذه المؤسسة مستغلة خلال الأزمة الصحية للتكفل بمرضى الكوفيد، لهذا يتم العمل على مستوى مصالحنا اللامركزية، من أجل إعادة نشاط هذه المؤسسة في مجال الجراحة والطب الاستعجالي.

وبخصوص مخطط التنظيم الصحي بالولاية، فدائرتنا الوزارية بصدد وضع خارطة صحية وطنية جديدة لضمان تغطية صحية شاملة ومتوازنة، وذلك بالاعتماد على معطيات ديموغرافية، وبائية، جغرافية، بيئية، اجتماعية واقتصادية، وكذا توجيهات المخطط الوطني لتهيئة الإقليم، طبقا لأحكام المرسوم التنفيذي رقم 22 373- المؤرخ في 27 أكتوبر 2022 المحدد لكيفيات إعداد الخريطة الصحية وتقييمها وتحيينها.

وبهذا، سيتم النظر في احتياجات سكان ولاية برج بوعريريج، على غرار باقي ولايات الوطن، من حيث المرافق الصحية، لاسيما على مستوى دائرتي "غين تاغروت" و "الجعافرة"، علما بأن التغطية الصحية الاستشفائية بالنسبة لسكان دائرة "عين تاغروت" تضمنها المؤسسة العمومية الاستشفائية "رأس الوادي" والتي تبعد عن هذه المنطقة بحوالي 20 كلم، أما عن سكان دائرة "الجعافرة" فتضمنها حاليا المؤسسة العمومية الاستشفائية "مجانة" والتي تبعد عن المنطقة على مسافة حوالي 45 كلم، وذلك في انتظار الانتهاء من أشغال إنجاز المستشفى الجديد بـ "برج زمورة" والذي يتواجد بالقرب من هذه المنطقة على بعد 15 كلم.

أشكركم على حسن الإصغاء والسلام عليكم.

السيد الرئيس: شكرا للسيد الوزير، الكلمة مرة أخرى للسيد مراد لكحل، إن كان له تعقيب.

السيد مراد لكحل: شكرا سيدي الرئيس.

طبعا، مازلنا نلح على أن دائرتي عين تاغروت والجعافرة في أمس الحاجة إلى مستشفى 60 سريرا، لأن الجعافرة معزولة جغرافيا، ومستحيل في موسم الشتاء التنقل إلى مجانة أو عاصمة الولاية، نظرا لإغلاق الطرقات بسبب الثلوج والعوامل الطبيعية. هذا، مع التذكير بأننا طالبنا كثيرا بالإفراج ورفع التجميد عن مستشفى 60 سريرا بدائرة الحمادية ولازلنا نلح على ذلك.

نعود إلى مستشفى الاستعجالات الطبية والجراحية، أحمد بن عبيد، هذا السؤال طبعا؛ أودع لدى مجلس الأمة منذ سبعة أشهر -هكذا- يعني خلال هذه الفترة التي كنا ننتظر فيها الإجابة، ظهرت لدينا الكثير من المعطيات والإيجابيات، حيث دخل المستشفى حيز الخدمة وهذا من باب الاعتراف، غير أن المستشفى أجرى ما يقارب 200 عملية جراحية بتجهيزات -إن صح التعبير- نقول عنها تكاد تكون منعدمة!! الملاحظ أن المستشفى مازال

لم يفّعل 100 ٪ وهو في حاجة ماسة إلى طاقم شبه الطبي. يعني، تصور أن هناك ما يقارب 39 طبيبا مختصا، 20 طبيبا عاما ومعهم 15 عونا، فقط، من شبه الطبي الرسمي، يعني يمكن أنه في العمليات الجراحية، الطبيب المختص، يلجأ إلى الاستعانة بطبيب عام ليحل محل شبه الطبي؛ وهذا الأمر عسير! كذلك النقص الفادح بالنسبة للأدوية ومواد التخدير، فالمستشفى لم يجر أي عملية جراحية منذ 15 يوما، وهذا لنقص مواد التخدير وهذا أمر استعجالي، باعتباره مستشفى استعجالات.

أيضا الافتقار إلى العلاج بالأشعة، فمرضى السرطان، عافانا الله وإياكم، نسأل الله الشفاء لجميع المرضى، يعني نجري عمليات التحليل وعمليات جراحية والعلاج الكيميائي داخل المستشفى، وعندما نصل إلى الأشعة نقوم بتوجيههم إلى مستشفيات أخرى وقد لا يحظون باستقبال لأنهم غير مبرمجين ولم يجروا عمليات بالمستشفيات الأخرى؛ لذلك، رجاء أن يؤخذ هذا بعين الاعتبار وتزويد المستشفى بجهاز أشعة "راديو تيرابي" بالنسبة لمرضى السرطان.

أمر آخر وهو افتقار المستشفى – أيضا – إلى سكنات وظيفية حال دون السيرورة الحسنة لهذا المستشفى، باعتبار أن الأطباء المختصين من حقهم الحصول على سكن وظيفي والآن يأتون من مناطق بعيدة ويضطرون للعمل يوما واحدا في الأسبوع ويعودون إلى ولاياتهم، هذا بالنسبة للمدى القريب والاستعجالي للمستشفى. على المدى المتوسط، نطالب مصالحكم بتحويل هذا المستشفى أو جزء منه أو بعض المصالح إلى مصالح استشفائية جامعية، ورجاء أن تأخذوا هذا المطلب بعين الاعتبار، ليصبح مستشفى جامعيا، على الأقل، متخصصا في العمليات الجراحية فقط..

السيد الرئيس: شكرا للسيد مراد لكحل؛ الكلمة للسيد الوزير.

السيد وزير الصحة: شكرا للسيد العضو على هاته التساؤلات، وأريد أن أجيب بأن أغلبية تساؤلاته ستؤخذ ضمن الخريطة الصحية، المزمع تجسيدها واقعيا خلال الأشهر القريبة، طبعا، فيه بعض من المستشفيات التي ستنجز في إطار ما نسميه بتعزيز قدرات الولاية، حتى نضمن تغطية صحية لجميع السكان، وأعتقد أن مسألة الخريطة الصحية هذه، ستتكفل بالاحتياجات، وفق معايير اجتماعية وصحية وسكانية مضبوطة.

السيد الرئيس: شكرا للسيد الوزير؛ دائما في نفس القطاع، والكلمة للسيد عمار بن معمر، فليتفضل مشكورا.

السيد عمار بن معمر: بسم الله الرحمن الرحيم والصلاة والسلام على أشرف المرسلين.

السيد رئيس مجلس الأمة الموقر، المجاهد صالح ڤوجيل المحترم،

السيدة الوزيرة المحترمة،

السيد وزير الصحة المحترم،

زميلاتي، زملائي أعضاء مجلس الأمة،

أسرة الإعلام،

الحضور الكريم،

السلام عليكم ورحمة الله تعالى وبركاته.

طبقا لأحكام المادة 158 من الدستور وأحكام المواد من 69 إلى 76 من القانون العضوي رقم 16 – 12 المؤرخ في 22 ذو القعدة عام 1437 الموافق 25 غشت سنة 2016 الذي يحدد تنظيم المجلس الشعبي الوطني ومجلس الأمة، وعملهما، وكذا العلاقات الوظيفية بينهما وبين الحكومة،

يشرفني أن أتوجه إلى سيادتكم بالسؤال الشفوي التالي نصه:

أثبتت الأزمة الوبائية والصحية الماضية، الضرورة الحتمية الواضحة، لإعادة النظر في الخارطة الصحية للولاية وقد أبانت الدولة هذه النية الطيبة والصادقة في رفع التجميد عن عديد المستشفيات والعيادات المتعددة الخدمات، على غرار مستشفيات 60 سريرا لكل من التلاغمة وتاجنانت في جنوب الولاية والقرارم في شمالها.

لكن، للأسف، عدم وجود تسهيلات، خصوصا ما تعلق باختيار الأرضيات وانطلاق هذه المشاريع، يبقى علامة استفهام كبيرة ونقطة غير مفهومة تثقل آمال المواطنين وطموحات الدولة ومخططاتها!!

– فما هي التدابير والإجراءات والتسهيلات المزمع اتخاذها من طرف وزارتكم، من أجل تمرير هاته المشاريع وتجسيدها على أرض الواقع رفعا للغبن عن ساكنة الولاية؟ وشكرا.

السيد الرئيس: شكرا للسيد عمار بن معمر؛ الكلمة للسيد وزير الصحة.

السيد وزير الصحة: بسم الله والصلاة والسلام على رسول الله.

السيد الرئيس المحترم،

السيدات والسادة أعضاء مجلس الأمة،

أيها السادة،

قبل الإجابة عن سؤالكم أيها السيد العضو المحترم، إليكم أهم المشاريع التي استفادت منها ولاية ميلة لإنجاز مرافق صحية جديدة والتي تشرف على متابعتها مديرية التجهيزات العمومية بالولاية:

أولا، 6 مشاريع للدراسة من أجل إنجاز مستشفيات بطاقة استيعاب 60 سريرا بكل من "ترعي باينان"، "واد النجاء"، "تاجنانت"، "التلاغمة"، "مينار زرزة" و"القرارم قوقة"، اثنان من هذه المشاريع بـ "التلاغمة" و"تاجنانت" تم تسجيل عملية الإنجاز بهما سنة 2019.

ثانيا، مشروعان اثنان للدراسة من أجل إنجاز مستشفيين متخصصين، واحد بطاقة استيعاب 80 سريرا، متخصص في التكفل بالأم والطفل، والثاني بسعة 120 سريرا.

ثالثا، 9 مشاريع لإنجاز عيادات متعددة الخدمات، اثنان (2) منها بـ "أحمد راشدي" و "زغاية" واللذان هما حاليا قيد الخدمة، واحدة بـ "الرواشد" قيد التجهيز، وأخرى بـ "تاجنانت" في طور الانطلاق، بعد أن تم الإعلان عن مناقصة للشروع في عملية الإنجاز، أما باقي المشاريع بكل من "سيدي مروان"، "وادي العثمانية" (جبل عقاب)، "تلاغمة" (أولاد سماعيل)، "بوحاتم"، و "عين البيضاء أحريش"، فلقد تم الانتهاء من دراستها، في انتظار تسجيل عملية الإنجاز.

أما عن انشغالكم بخصوص الصعوبات التي قد يصادفها أي مشروع لاختيار الأرضية لتجسيده، فينبغي الإشارة بأن هذه العملية تتطلب إجراءات دقيقة وتتدخل فيها عدة جهات وقطاعات وزارية.

أما عن مشروع إنجاز مستشفى 60 سريرا بـ "تاجنانت" والذي هو حاليا طور الدراسة، وكذا مشروع إنجاز مستشفى 60 سريرا بـ "القرارم قوقة" والذي تم الانتهاء من دراسته، فلقد تم اختيار الأرضية بالمشروعين من طرف اللجنة القطاعية التقنية للولاية، وسيتم تنفيذه في القريب العاجل.

شكرا لكم على حسن الإصغاء، والسلام عليكم.

السيد الرئيس: شكرا للسيد الوزير؛ السيد عمار بن معمر، هل لك تعقيب؟ تفضل.

السيد عمار بن معمر: شكرا.

سيادة الوزير المحترم،

ومن باب التعقيب على ما سلف، أن السيد مصطفى قريش، والي ولاية ميلة، في إطار جولته لرفع التحفظات ومتابعة ملفات البرامج الصحية التي لم تنطلق بعد، رافق لجنة مختصة للمعاينة ورُفع تقرير بهدف إعادة تصنيف القطع الأرضية الخاصة بمستشفى 60 سريرا بتلاغمة، الذي تم رفع التجسيد عنه سنة 2019، وهو ما استحسنه السكان واستبشروا به خيرا على أمل بداية التجسيد الفعلي على أرض الواقع، المستشفى الحلم للمواطن "التلاغمي" المغبون، باعتبار أن هذا المشروع يتصدر كل مطالبه، وشكرا.

السيد الرئيس: شكرا للسيد عمار بن معمر؛ الكلمة للسيد الوزير.

السيد وزير الصحة: شكرا سيدي الرئيس.

نحن في انتظار اختيار الأرضية، فبمجرد وجود الأرضية سنبدأ في الإنجاز، إن شاء الله.

السيد الرئيس: إن شاء الله.

أشكر الجميع، كانت مناقشة الأسئلة هامة، سنستأنف أشغال مجلسنا، إن شاء الله، يوم 5 ديسمبر 2022، في جلسة لعرض ومناقشة مشروع قانون المالية لسنة 2023، إلى اللقاء؛ الجلسة مرفوعة.

رفعت الجلسة في الدقيقة الخامسة والأربعين بعد منتصف النهار

ملحق

أسئلة كتابية

1ـ السيد عبد الباري بوزنادة
عضو مجلس الأمة
إلى السيد وزير العمل والتشغيل والضمان الاجتماعي

طبقا لأحكام المادة 158 من الدستور، والمواد من 69 إلى 76 من القانون العضوي رقم 16 – 12 المؤرخ في 22 ذو القعدة عام 1437 الموافق25 غشت عام 2016 الذي يحدد تنظيم المجلس الشعبي الوطني، ومجلس الأمة، وعملهما وكذا العلاقات الوظيفية بينهما وبين الحكومة،

بعد أداء واجب التحية؛

إن والوضعية الصعبة لمجموعة من متقاعدي التربية والتعليم (التقاعد المسبق) والمرفقة أسماؤهم بهذا الإرسال، والذين استفادوا من قرار الإحالة على التقاعد سنة 2017، ولكن يتفاجؤون بتاريخ جوان 2022 بتوقف صرف معاشهم بناء على شهادة وقف الدفع الصادرة من الصندوق الوطني للتقاعد، الوكالة المحلية لولاية الوادي.

ورغم إجراءات الطعن المقدمة للجنة الولائية بتاريخ: 07 جوان 2022 التي أقرت إعادة صرف المعاش الموقوف وإرجاع كافة حقوقهم، ليتفاجؤوا مرة ثانية بتبليغهم في 19 جوان 2022 بأن قرار لجنة الطعن السابق تم الطعن فيه من طرف الوكالة المحلية للصندوق للتقاعد لولاية الوادي أمام اللجنة الوطنية للطعن.

عليه، فإننا نتوجه بالسؤال الكتابي التالي نصه:

متى سيتم صرف معاش هذه الفئة، وتسوية وضعيتهم بشكل نهائي؟

وفي انتظار ردكم الإيجابي، لكم منا – معالي الوزير – فائق عبارات التقدير والاحترام.

مرفقات: قائمة المعنيين الموقف معاشهم

قائمة من متقاعدي التربية (التقاعد المسبق)

المعنيين بتوقف صرف المعاش من طرف صندوق الضمان الإجتماعي بالوادي

الرقم	الإسم واللقب	مكان الإقامة
1	العايز عبد الرحمان	المغير
2	بوحفص فاروق	جامعة
3	سخري محمد العيد	المغير
4	نعيمة مبارك	الوادي
5	دبار محمد الصغير	الوادي
6	موساوي مكي	الوادي
7	بونكراف كريمة	جامعة
8	سلمى نعمة	الوادي
9	كشيدة فاطمة	الوادي
10	سلمى كلثوم	الوادي
11	قدوري شوقي	الوادي

الجزائر، في 27 أكتوبر 2022

عبد الباري بوزنادة
عضو مجلس الأمة

جواب السيد الوزير:

يشرفني، موافاتكم بالإجابة عن سؤالكم الكتابي المشار إليه في الموضوع، والمتعلق بوضعية مجموعة من متقاعدي التربية والتعليم بولاية الوادي، الذين استفادوا من قرار الإحالة على التقاعد سنة 2017.

في إطار مراجعة ملفات التقاعد من طرف مصالح الوكالة الولائية للتقاعد، تبين أن المعنيين قد استفادوا من المعاش بغير وجه حق، وذلك لعدم استيفائهم، حين إيداع الملف، شرط السن المنصوص عليه في الأمر رقم 97 – 13 المؤرخ في 31 ماي 1997 المعدل والمتمم للقانون رقم 83 – 12 المؤرخ في 02 جويلية 1983 المتعلق بالتقاعد، مما تقرر وقف صرف هذه المعاشات.

وقد تم وفقا لأحكام القانون رقم 08 – 08 المؤرخ في 13 فبراير سنة 2008 والمتعلق بالمنازعات في مجال الضمان الاجتماعي، الطعن في قرار الوكالة أمام اللجنة المحلية للطعن المسبق المؤهلة والتي صدر عنها قرار ابتدائي بإرجاع صرف المعاشات للمعنيين.

كما تم الطعن من طرف الوكالة في هذا القرار أمام اللجنة الوطنية للطعن المسبق التي فصلت في الملف برفض طلب إعادة صرف المعاشات محل الموضوع.

في هذا الصدد، تجدر الإشارة إلى أن قرارات اللجنة الوطنية للطعن المسبق، قابلة للطعن أمام الجهات القضائية

المختصة، وفقا لما جاء في المادة 15 من القانون رقم 08 – 08 المذكور أعلاه.

تقبلوا، السيد العضو، عبارات التقدير والاحترام.

الجزائر، في 23 نوفمبر 2022

يوسف شرفة

وزير العمل والتشغيل والضمان الاجتماعي

2ـ السيد عز الدين هبري

عضو مجلس الأمة

إلى السيد وزير الداخلية والجماعات المحلية والتهيئة العمرانية

طبقا لأحكام المادة 158 من الدستور، والمواد من69 إلى 76 من القانون العضوي رقم 16 – 12 المؤرخ في 22 ذو القعدة 1437 الموافق 25 غشت 2016 المحدد لتنظيم المجلس الشعبي الوطني، ومجلس الأمة، وعملهما، وكذا العلاقات الوظيفية بينهما وبين الحكومة، يشرفني أن أتقدم إليكم بالسؤال الكتابي التالي نصه:

تعتبر فئة أعوان الشرطة في جهاز الأمن الوطني الركيزة الأساسية للدولة، نظير المجهودات الجبارة التي تقوم بها في الميدان، من حماية الأشخاص والممتلكات، غير أن منهم من تحدوا مشقة المهنة وأكملوا دراستهم الجامعية العليا خلال مسارهم المهني، وهم متحصلون على شهادات الليسانس والماستر، دون الاستفادة من حقهم في الترقية على أساس الشهادة وفقا للرتب النظامية المناسبة لمستواهم الدراسي، علما أنها تعتبر حقا من حقوقهم القانونية والتي نصت عليها المادة 107، من الأمر رقم 06 ـ 03 المؤرخ في 15 جويلية 2006، المتضمن القانون الأساسي العام للوظيفة.

السيد الوزير،

السؤال المطروح: ما هي الإجراءات التي ستتخذونها لتسوية الوضعية المهنية والإدارية لهؤلاء، صونا لكرامتهم وحفاظا على استقرارهم؟

في انتظار ردكم، تفضلوا ـ سيدي الوزير المحترم ـ بقبول أسمى عبارات التقدير والاحترام.

الجزائر، في 17 نوفمبر 2022

عز الدين هبري

عضو مجلس الأمة

جواب السيد الوزير:

ردا على سؤالكم الكتابي بخصوص تسوية الوضعية المهنية لموظفي الشرطة الحاصلين على شهادات جامعية، من خلال ترقيتهم إلى رتب أعلى، يشرفني إفادتكم بالتوضيحات التالية:

لقد نصت المادة 107 من الأمر رقم 06 – 36 المؤرخ في 15 جويلية 2006 المتضمن القانون الأساسي العام للوظيف العمومي، على أحقية الموظف في الترقية على أساس الشهادة من رتبة إلى الرتبة الأعلى مباشرة، كبقية أنماط الترقية الأخرى، في حين أشارت نفس المادة إلى أن تحديد كيفية تطبيقها، يتم عن طريق القوانين الأساسية.

وقد التمست مصالحنا تفويضا استثنائيا، لتمكين الموظفين الذين تحصلوا خلال مسارهم المهني على الشهادات والمؤهلات المطلوبة، وهو الإجراء الذي تم تمديده ليشمل، بصفة استثنائية، زملاءهم الحائزين على شهادات عليا تفوق المستوى المطلوب والذين تم توظيفهم في رتب أدنى من ملازم أول للشرطة.

وبهذا تمت خلال الفترة الممتدة من شهر سبتمبر 2013 إلى غاية سبتمبر 2017، ترقية 6388 موظفا، منهم 3775 موظفا ممن تحصلوا على شهادات جامعية خلال مسارهم المهني، إلى جانب 2613 موظفا سبق توظيفهم في رتب أقل من مستواهم الدراسي.

غير أن هذه العملية الاستثنائية، التي كانت جارية تماشيا مع وفرة المناصب المالية حسب مقتضيات التوظيف الخارجي، مع إعفاء المعنيين من شرط المسابقة والسن، قد جمدت مؤقتا إلى غاية توفر المناصب المالية.

من جهة أخرى، فإن الارتقاء إلى رتب أعلى، أضحى متاحا وفق أنماط الترقية التي أقرها التنظيم، مع الاحترام الشامل للقواعد التي تضمن توازن هرم الرتب في الأمن الوطني، تطبيقا لمناهج التسيير العقلاني للموارد البشرية.

تفضلوا – السيد عضو مجلس الأمة المحترم – بقبول أسمى آيات الإحترام.

الجزائر، في 29 نوفمبر 2022

إبراهيم مراد

وزير الداخلية والجماعات المحلية والتهيئة العمرانية

3ـ السيد مراد لكحل
عضو مجلس الأمة
إلى السيد وزير الداخلية والجماعات المحلية والتهيئة العمرانية

طبقا لأحكام المادة 158 من الدستور، والمواد من 69 إلى 76 من القانون العضوي رقم 16 – 12 المؤرخ في 22 ذو القعدة 1437 الموافق 25 غشت 2016 المحدد لتنظيم المجلس الشعبي الوطني ومجلس الأمة، وعملهما، وكذا العلاقات الوظيفية بينهما وبين الحكومة، يشرفني أن أتقدم إليكم بالسؤال الكتابي التالي نصه:

ونحن إذ نشاطركم الرأي في التقسيم الأخير للبلديات وفقا للمرسوم التنفيذي رقم 22 — 301 الصادر بالعدد 60 من الجريدة الرسمية، والذي يصنف البلديات التابعة للهضاب العليا والجنوب الكبير وتلك التي تتطلب تنميتها مرافقة خاصة من طرف الدولة، وكذا البلديات التي تملك إمكانيات من الموارد الطبيعية القابلة للتثمين، إذ إن فيه من الإيجابيات والوقوف على احتياجات خصائص البلديات ما يبعث على التنمية وخدمة المواطن.

وفي هذا الصدد نلفت انتباهكم إلى أن 33 بلدية من بلديات ولاية برج بوعريريج 34 قد تم توزيعها وفق هذا التقسيم، باستثناء بلدية حسناوة، وهي الوحيدة التي لم تدرج تحت أي تقسيم ولم يذكر اسمها ضمن أي صنف من البلديات، رغم أنها من أفقر البلديات بالولاية وذات كثافة سكانية كبيرة.

السؤال المطروح: لماذا هذا الإقصاء لبلدية حسناوة في هذا التقسيم؟ وهل يمكن إعادة النظر فيها وإدراجها ضمن البلديات التي تتطلب تنميتها مرافقة خاصة من طرف الدولة؟

في انتظار ردكم، تفضلوا — سيدي الوزير المحترم — بقبول أسمى عبارات التقدير والاحترام.

الجزائر، في 15 نوفمبر 2022
مراد لكحل
عضو مجلس الأمة

جواب السيد الوزير:

تفضلتم – السيد عضو مجلس الأمة المحترم – بتقديم سؤالكم الكتابي، بخصوص إدماج بلدية حسناوة ضمن قائمة البلديات التي تتطلب تنميتها مرافقة خاصة من طرف الدولة، المنصوص عليها في أحكام المرسوم التنفيذي رقم 22 – 301 المؤرخ 8 سبتمبر2022 الذي يحدد قائمة المواقع التابعة للمناطق التي توليها الدولة أهمية خاصة في مجال الاستثمار.

في هذا الصدد، يجدر التذكير أن القرار الوزاري المشترك المؤرخ في 09 أكتوبر 1991 الذي يحدد قائمة البلديات الواجب ترقيتها المطبق لأحكام المرسوم التنفيذي رقم 89 — 09 المؤرخ في 07 فيفري 1989 المتضمن كيفيات تحديد المناطق الواجب ترقيتها في إطار المادة 51 من القانون رقم 87 – 03 المؤرخ في 27 جانفي 1987 المتعلق بالتهيئة العمرانية، لم يأخذ بعين الاعتبار بلدية حسناوة، علما أن هذا النص كان مصدرا لتحديد القائمة التابعة للمرسوم التنفيذي رقم 22 – 301 المؤرخ في 8 سبتمبر سنة 2022 الذي يحدد قائمة المواقع التابعة للمناطق التي توليها الدولة أهمية خاصة في مجال الاستثمار.

غير أنه، يمكن دراسة إمكانية إدماج هذه البلدية ضمن القائمة التابعة لهذا المرسوم التنفيذي، حيث تسمح المادة الثالثة منه بتحيين هذه القائمة، عند الحاجة، باقتراح من الوزراء المعنيين.

أشكركم – السيد عضو مجلس الأمة المحترم – على الاهتمام الذي أوليتموه لموضوع التنمية المحلية ببلدية حسناوة، تقبلوا مني أسمى آيات الاحترام والتقدير.

الجزائر، في 1 ديسمبر 2022
إبراهيم مراد
وزير الداخلية والجماعات المحلية والتهيئة العمرانية

4ـ السيد مراد لكحل
عضو مجلس الأمة
إلى السيد وزير التعليم العالي والبحث العلمي

طبقا لأحكام المادة 158 من الدستور، والمواد من 69 إلى 76 من القانون العضوي رقم 16 – 12 المؤرخ في 22 ذو القعدة 1437 الموافق 25 غشت 2016 المحدد لتنظيم المجلس الشعبي الوطني ومجلس الأمة، وعملهما، وكذا العلاقات الوظيفية بينهما وبين الحكومة، يشرفني أن أتقدم إليكم بالسؤال الكتابي التالي نصه:

نحن إذ نقدر جهودكم التي تبذلونها، وأنتم على رأس قطاعكم المحترم، وإذ نلمس فيكم الجدية والإخلاص

والوقوف على كل كبيرة وصغيرة بقطاعكم، يشرفنا أن نعلمكم بأن جامعة البشير الإبراهيمي بولاية برج بوعريريج في أمس الحاجة إلى التفاتتكم واهتمامكم، خاصة ما تعلق منها بالشق البيداغوجي، وأنت على دراية بذلك كونك كنت على رأس مجلس الإدارة بها.

إذ تحتاج الجامعة إلى فتح عديد الأقسام والتخصصات، على اعتبار أن بعض كلياتها لا تشتمل إلا على قسم واحد.

ومن التخصصات التي نراها مهمة وجاذبة للطلبة من مختلف ربوع الوطن تخصص الإلكترونيك وهو تخصص مهم باعتبار الولاية ولاية الصناعات الإلكترونية بامتياز، مما يسهل ربط الطلبة بمجال الشغل والصناعة، لذلك نرى ضرورة ترقية القسم إلى معهد وطني، خاصة وأن التسجيل به تسجيل وطني ويستقطب الطلبة من كل الولايات – كما أسلفنا – وكذا تخصص العلوم البيطرية والذي نعتبره مهما هو الآخر، باعتبار أن الجامعة ستغطي به احتياجات أربع ولايات مجاورة ذات طابع فلاحي رعوي.

السؤال: هل ستستفيد الكليات من أقسام جديدة مستقبلا على غرار قسم البيطرة؟

وهل سيدخل ضمن مخططاتكم ترقية قسم الإلكترونيك إلى معهد وطني؟

في انتظار ردكم، تفضلوا – سيدي الوزير المحترم – بقبول أسمى عبارات التقدير والاحترام.

الجزائر، في 26 أكتوبر 2022

مراد لكحل

عضو مجلس الأمة

جواب السيد الوزير:

ردا على سؤالكم الكتابي الوارد إلينا المتعلق بترقية قسم الإلكترونيك، بجامعة "البشير الإبراهيمي" ببرج بوعريريج، إلى معهد وطني، وفتح التكوين، في تخصص العلوم البيطرية، بذات الجامعة، يشرفني أن أنهي إلى علمكم أن المدير العام للتعليم والتكوين بوزارة التعليم العالي والبحث العلمي قد استقبل ملفا، من طرف مدير جامعة "البشير الإبراهيمي" يتضمن اقتراح إنشاء معهد الإلكترونيك، والملف، حاليا، قيد دراسة من قبل المصالح المخولة بالوزارة، مستعينة في ذلك بمختلف اللجان البيداغوجية للتقييم والتأهيل.

وبخصوص فتح تخصص العلوم البيطرية، فتجدر الإشارة أن فتح تخصصات جديدة يتم وفق عدة إجراءات تنظيمية، تنطلق من مبادرة المؤسسة الجامعية المعنية، بتقديم طلب بهذا الخصوص، كلما أدركت بأن الشروط البيداغوجية والعلمية و الهيكلية المحددة في دفتر الشروط باتت متوفرة، وفي مقدمتها قدرات التأطير ذات المصف العالي من الأساتذة والأساتذة المحاضرين في هذا التخصص، و يعرض الطلب، بعد ذلك، على الندوة الجهوية لجامعات الشرق، بالنسبة لولاية برج بوعريريج، التي تبدي رأيها بخصوصه، وإذا حظي الطلب بالموافقة، يتم تحويله إلى اللجنة الوطنية لتأهيل عروض التكوين، لدراسته والبت فيه، ويجب أن يقترن فتح هذا التكوين بمتطلبات المحيط الاقتصادي والاجتماعي والقطاعات المستعملة لخريجي هذا التخصص، لاسيما قطاع الفلاحة.

تفضلوا، السيد عضو مجلس الأمة، بقبول فائق عبارات الاحترام.

الجزائر، في 3 ديسمبر 2022

كمال بداري

وزير التعليم العالي

والبحث العلمي

5ـ السيد مراد لكحل

عضو مجلس الأمة

إلى السيد وزير الصحة

طبقا لأحكام المادة 158 من الدستور، والمواد من 69 إلى 76 من القانون العضوي رقم 16 – 12 المؤرخ في 22 ذو القعدة 1437 الموافق 25 غشت 2016 المحدد لتنظيم المجلس الشعبي الوطني ومجلس الأمة، وعملهما، وكذا العلاقات الوظيفية بينهما وبين الحكومة، يشرفني أن أتقدم إليكم بالسؤال الكتابي التالي نصه:

تعتبر بلدية تقلعيت إحدى البلديات النائية بولاية برج بوعريريج والمعزولة جغرافيا، نتيجة تضاريسها وطابعها الجبلي، وبها كثافة سكانية تتجاوز 6000 نسمة، وتبعا لذلك نرى الحاجة ماسة لفتح مصلحة التوليد بالعيادة المتعددة الخدمات، مع العلم بأن الجناح الخاص بها مهيأ ومجهز، ولم يدخل حيز الخدمة، وإن اعتبار نسبة الولادة بالبلدية كمعيار لفتح مصلحة التوليد من عدمه نراه مجحفا وغير مقنع، ذلك أن المرأة الحامل بالبلدية مضطرة للولادة بعاصمة الولاية أو بولاية المسيلة، الأمر الذي يعد مرهقا ويحمل طابع الخطورة على الحوامل.

السؤال المطروح: هل ستنظر مصالحكم بعين الاعتبار لهذا المطلب الملح لتحظى البلدية بفتح مصلحة التوليد؟

في انتظار ردكم، تفضلوا – سيدي الوزير المحترم – بقبول أسمى عبارات التقدير والاحترام.

الجزائر، في 15 أكتوبر 2022

مراد لكحل

عضو مجلس الأمة

جواب السيد الوزير:

ردا على سؤالكم بخصوص طلب فتح مصلحة للتوليد على مستوى العيادة المتعددة الخدمات "تقلعيت" (ولاية برج بوعريريج)، بشرفني أن أعلمكم بأنه سيتم النظر في هذا الانشغال في إطار إعداد الخارطة الصحية الوطنية الجديدة، وذلك بالاعتماد على معطيات ديموغرافية، وبائية، جغرافية، بيئية، اجتماعية واقتصادية وكذا توجيهات المخطّط الوطني لتهيئة الإقليم، طبقا لأحكام المرسوم التنفيذي رقم 22 – 373 المؤرخ في 27 أكتور 2022 المحدد لكيفيات إعداد الخريطة الصحية وتقييمها وتحيينها.

وفي انتظار ذلك، يتم التكفل بالنساء الحوامل القاطنات ببلدية "تقلعيت" على مستوى مصلحة التوليد التابعة للمؤسسة العمومية الاستشفائية "برج بوعريريج" والتي تبعد عن هذه البلدية بحوالي 20 كلم.

تفضلوا، السيد، العضو، بقبول فائق عبارات التقدير والاحترام.

الجزائر، في 10 ديسمبر 2022

عبد الحق سايحي

وزير الصحة

6 ـ السيد مولود مبارك فلوتي

عضو مجلس الأمة

إلى السيدة وزيرة الثقافة والفنون

طبقا لأحكام المادة 158 من الدستور، والمواد من 69 إلى 76 من القانون العضوي رقم 16 – 12 المؤرخ في 22 ذو القعدة 1437 الموافق 25 غشت 2016 الذي يحدد تنظيم المجلس الشعبي الوطني ومجلس الأمة، وعملهما، وكذا العلاقة الوظيفية بينهما وبين الحكومة، يشرفني أن أتقدم إليكم بالسؤال الكتابي التالي نصه:

بمبادرة من وزارة الثقافة، إنطلقت شهر مارس 2015 عملية ترميم واسعة لمسرح سكيكدة الجهوي بغلاف مالي يقدر بـ 130 مليون دينار جزائري، وذلك بغرض إعادة تأهيله وجعله مطابقا للمواصفات التقنية للمسارح العالمية، وحماية هذا الصرح التاريخي والثقافي المصنف و الفريد من نوعه من ناحية الشكل الهندسي والطابع الجمالي من كل ما يمكن أن يؤثر عليه، وبالتالي المحافظة عليه للأجيال القادمة، وشملت العملية تجديد البناية وتدعيم هياكلها، ثم إعادة تجهيزها بالتجهيزات الحديثة والعصرية، على أن يسلم المشروع خلال الثلاثي الثاني من سنة 2016، وهو ما لم يتم الوفاء به حيث توقفت الأشغال لأسباب مختلفة دون إتمام هذه العملية المهمة وبقيت البناية عرضة للإهمال إلى يومنا هذا!

وعليه إسمحوا لي، سيدتي الوزيرة، أن أطرح عليكم السؤال التالي:

ما هي الإجراءات العملية التي ستتخذها دائرتكم الوزارية، لاستئناف الأشغال وتسليم البناية وعودة هذا الصرح الثقافي الهام إلى نشاطه المعهود في أقرب الآجال؟

في انتظار ردكم، تفضلوا – سيدتي الوزيرة المحترمة – بقبول أسمى عبارات التقدير والاحترام.

الجزائر، في 15 أكتوبر 2022

مولود مبارك فلوتي

عضو مجلس الأمة

جواب السيدة الوزيرة:

تحية عطرة وبعد؛

بداية أتقدم إليكم، السيد مولود مبارك فلوتي، عضو مجلس الأمة، بشكري الجزيل على اهتمامكم بالفعل الثقافي بصفة عامة، وبالواقع الثقافي على مستوى ولاية سكيكدة بصفة خاصة، لاسيما تراثها الثقافي باعتبارها إحدى المدن الغنية بالمواقع الأثرية والمعالم التاريخية، والذي نعتبره أمرا إيجابيا يساعدنا كوصايا للاطلاع الفعلي على وضعية المشاريع على المستوى المحلي والتتبع الفعال لعملية إنجازها بصفة دقيقة.

أما بخصوص سؤالكم المرتبط بعملية ترميم مسرح سكيكدة الجهوي، هذا الصرح الذي تم تصنيفه في قائمة التراث الثقافي الوطني سنة 2015، بعد رأي اللجنة الوطنية

للممتلكات الثقافية المتخصصة في تصنيف الممتلكات الثقافية، والذي تم نشره في الجريدة الرسمية رقم 34 لسنة 2016.

تجدر الإشارة إلى أن هذا المعلم التاريخي قد استفاد من عملية تحمل عنوان "تهيئة وتجهيز المسرح الجهوي سكيكدة"، والتي عرفت تأخرا في عملية الإنجاز بسبب جائحة كورونا حيث تم توقف عملية الإنجاز في مارس 2020، لتستأنف هذه السنة، بعدما قام مكتب الدراسات ذي الصلة بتحيين جميع المخططات المتعلقة بالأشغال، كما تجدر الإشارة إلى أن المشروع قد عرف مؤخرا تقدما كبيرا في عملية الإنجاز والتي تسير بوتيرة متسارعة، حيث تم استكمال جميع أشغال التهيئة الداخلية ومباشرة أشغال التهيئة الخارجية والتي هي في مراحلها الأخيرة، كما أن المقاولة المكلفة بالإنجاز التزمت بإنهاء المشروع وتسليمه في أجل أقصاه نهاية هذه السنة.

وفي الأخير، نشكركم مرة أخرى على اهتمامكم وتعاونكم.

تقبلوا، السيد مولود مبارك فلوتي، عضو مجلس الأمة، فائق عبارات التقدير والاحترام.

الجزائر، في 12 ديسمبر 2022

صورية مولوجي

وزيرة الثقافة والفنون

7ـ السيد عبد الباري بوزنادة

عضو مجلس الأمة

إلى السيد وزير الداخلية والجماعات المحلية والتهيئة العمرانية

طبقا لأحكام المادة 158 من الدستور، والمواد من 69 إلى 76 من القانون العضوي رقم 16 – 12 المؤرخ في 22 ذو القعدة 1437 الموافق 25 غشت 2016 الذي يحدد تنظيم المجلس الشعبي الوطني ومجلس الأمة، وعملهما، وكذا العلاقة الوظيفية بينهما وبين الحكومة، يشرفني أن أتوجه إلى سيادتكم بالسؤال الكتابي التالي نصه:

تعد خطوة تحويل الأعوان المتعاقدين (بالبلديات) من التوقيت الجزئي إلى التوقيت الكامل وفقا لمراسلة وزارة الداخلية رقم 1591 المؤرخة في 10 فيفري 2021 والتي تمكن من تحويل الأعوان المتعاقدين بالبلديات حسب الشروط والكيفيات المشار إليها في مراسلة الوزارة، أمر إيجابي يصب في رفع أجرة الأعوان المتعاقدين وتحسين ظروفهم.

غير أنه وبعد ما استوفت البلديات الإجراءات الإدارية وفق الشروط الواردة في مراسلة وزارة الداخلية والجماعات المحلية والتهيئة العمرانية، لم يتم إلى غاية كتابة هذا السؤال تسوية وضعية الأعوان المتعاقدين بالبلديات.

وعليه فإننا نتقدم إلى سيادتكم بالسؤال الكتابي الآتي نصه:

متى سيتم تسوية وضعية الأعوان المتعاقدين وتكييف عقودهم من التوقيت الجزئي إلى التوقيت الكامل؟

لكم منا – معالي الوزير – فائق عبارات التقدير والاحترام.

الجزائر، في 17 جويلية 2022

عبد الباري بوزنادة

عضو مجلس الأمة

جواب السيد الوزير:

ردا على سؤالكم الكتابي بخصوص تسوية وضعية الأعوان المتعاقدين وتكييف عقودهم من التوقيت الجزئي إلى التوقيت الكلي، يشرفني إفادتكم بالتوضيحات التالية:

إن تحويل عقود الأعوان المتعاقدين على مستوى البلديات من التوقيت الجزئي إلى التوقيت الكلي، كان بهدف تسوية وضعية الأعوان المتعاقدين الذين تم تسخيرهم للعمل كامل المدة القانونية من طرف المسيرين المحليين لسد العجز المسجل في التعداد في مناصب الشغل.

في هذا الإطار، ولتسوية هذه الوضعية، تم إصدار تعليمة وزارية رقم 1591 مؤرخة في 10 فيفري 2021 المحددة لشروط وكيفيات تحويل العقود من التوقيت الجزئي إلى التوقيت الكلي، كما تم توجيه مراسلة من قبل مصالح وزارة المالية إلى المراقبين الماليين لدى البلديات لتطبيق أحكام التعليمة وفقا للشروط الواردة فيها.

في ذات السياق، يجدر التنويه أن هذا الإجراء لا يمثل قاعدة لتحويل المناصب من التوقيت الجزئي إلى التوقيت الكلي، بل يمثل حالة استثنائية لبعض المناصب التي تتطلب الضرورة التنظيمية للعمل ممارسة الأعوان لعملهم بالتوقيت الكامل، أما المناصب الأخرى التي تتناسب طبيعتها مع التوقيت الجزئي فتبقى غير معنية بهذا الإجراء.

تفضلوا – السيد عضو مجلس الأمة المحترم – بقبول

أسمى آيات الاحترام والتقدير.

الجزائر، في 18 ديسمبر 2022

إبراهيم مراد

وزير الداخلية والجماعات المحلية والتهيئة العمرانية

8ـ السيد عمر خمایاس

عضو مجلس الأمة

إلى السيدة وزيرة البيئة والطاقات المتجددة

طبقا لأحكام المادة 158 من الدستور، والمواد من 70 إلى 73 من القانون العضوي رقم 16 – 12 المؤرخ في 25 غشت سنة 2016 الذي يحدد تنظيم المجلس الشعبي الوطني ومجلس الأمة، وعملهما، وكذا العلاقات الوظيفية بينهما وبين الحكومة، يشرفني أن أطرح على سيادتكم السؤال الكتابي التالي نصه:

لقد استبشر سكان الجنوب قاطبة وولاية جانت على الخصوص، بقرار السيد رئيس الجمهورية القاضي باستغلال التنقيب عن الذهب في المنطقة، والذي وزعت الدولة على إثره نحو 200 رخصة للاستغلال والتنقيب عن الذهب في الصحراء لصالح الشباب أصحاب المؤسسات المصغرة في ولاية إليزي، بعد الانتهاء من دورة تكوينية خضعوا لها من قبل مراكز مختصة حول التنقيب وتسيير المؤسسات المصغّرة.

حيث أشرف وزير المناجم آنذاك، محمد عرقاب بولاية إليزي، على عملية توزيع رخص الاستغلال المنجمي على 128 شابا.

السيدة الوزيرة المحترمة،

لقد باتت عمليات التنقيب تشهد ظواهر خطيرة، ومن بينها استغلال بعض الأجانب للتنقيب عن الذهب في جانت بدون رخصة، وكذا التعدين العشوائي وهذا باستعمالهم لبعض المواد السامة التي تستعمل بغرض التنقيب والتعدين والتي لها عواقب وخيمة تؤثر على الإنسان والنباتات والحيوانات، وعليه – سيدتي الوزيرة – ومن خلال الإشكالية المطروحة تبرز لنا التساؤلات التالية:

ـ هل تعلم الدولة – وبالأخص وزارتكم – بهذه الأخطار المحدقة على البيئة جراء استعمال تلك المواد السامة؟

ـ وما هي التدابير المتخذة من طرف وزارتكم للتصدي لهذه الممارسات المضرة ببيئتنا؟

الجزائر، في 27 نوفمبر 2022

عمر خمایاس

عضو مجلس الأمة

جواب السيدة الوزيرة:

في البداية أشكر اهتمامكم بالبيئة والتنمية المستدامة وتحسين الإطار المعيشي للمواطن، من خلال سؤالكم المتعلق بالتنقيب عن الذهب والممارسات المستعملة المضرة بالبيئة في ولاية جانت، وعلى هذا الأساس يطيب لي أن أحيطكم علما بالعناصر التالية:

تعمل مصالحنا على تبليغ الجهات المختصة عن أي تجاوزات في نقل أو رمي المواد الكيميائية المستعملة في التعدين العشوائي، والتي غالبا ما تكون مختلطة مع النفايات الهامدة والمنزلية لاسيما بحواف ومجاري الوديان وبالخصوص بموقع قاعدة الحياة (SONATRO) كإجراء أول ووقائي، حيث أنه وبعد المعاينة التي قامت بها اللجنة الوزارية التقنية والتفتيشية متعددة الاختصاصات التابعة لدائرتنا الوزارية مرفوقة بمهندسي مخبر المرصد الوطني للبيئة والتنمية المستدامة (ONEDD)، مؤسسة تحت وصايتنا، في الفترة من 19 إلى غاية 22 ماي 2022، أين تم معاينة وتحليل ونقل كميات من النفايات وتبليغ نتائج التحاليل لأجل ضبط التدابير لرفع ونقل المواد الكيميائية المستعملة في التعدين، والتي تم حجزها لدى مصالح الجمارك ولدى القطاع العسكري بالمنطقة.

كما نعلمكم بأنه تم مراسلة السيد والي ولاية جانت بخصوص التلوث البيئي المتعلق بظاهرة التعدين العشوائي وإيفاده بمجموعة من النقاط التي سجلتها اللجنة وكذا الملاحظات والتوصيات الضرورية من أجل التحكم في الظاهرة، وتجاوزها والتعامل مع تداعياتها بالطرق المثلى، حيث أعطيناها الطابع الاستعجالي على غرار:

ـ متابعة عملية إزالة التلوث التي باشرها السيد رئيس دائرة جانت نحو موقع التفريغ الذي تم اختياره مؤقتا.

ـ منع وإيقاف عمليات الاستخراج العشوائي للمعادن الثمينة على مستوى بساتين السكان، وذلك باستعمال جميع الوسائل القانونية.

ـ الشروع في المراقبة المنتظمة لعمليات الدعم للورشات غير المرخصة بالمواد الأولية ومسحوق الحجارة القادمة من

مقالع الحجارة المعتمدة من طرف الوكالة الوطنية للنشاطات المنجمية «ANAM».

ـ الشروع في المراقبة المنتظمة لمسارات تموين الورشات غير المرخصة بالمياه والمواد الكيميائية (أملاح السيانور) والمواد الأولية، وكذا معدات الضخ إضافة إلى العمال ذوي الأصول الإفريقية من مختلف الجنسيات (نيجيريين، تشاديين، سوادنيين...) والذين لا يمتلك أغلبهم وثائق الإقامة القانونية.

ـ أوصينا بتسجيل ـ بصفة استعجالية ـ عملية إزالة النقاط السوداء الناجمة عن الرمي العشوائي للمواد الملوثة نتيجة التعدين العشوائي والتي تلوث بدورها الإقليم الصحراوي لبلدية برج الحواس ومجرى وادي أغوم وبلدية جانت، وذلك عن طريق إنشاء موقع تخزين مخصص لهذه المواد الملوثة (حفرة مزودة بأغشية مقاورمة من مادة (PHD) على مسوى نفس المكان المؤقت الذي اختارته السلطات المحلية مسبقا).

أوصينا بشدة بتزويد مصالح مديرية البيئة للولاية والمنشآت حديثا في إطار التقسيم الإداري الجديد، بكل الموارد المادية والبشرية المناسبة، من أجل قيامها بمهام المراقبة وتتبع الجرائم البيئية، وذلك بتسجيل عملية تهيئة وتجهيز المقرات التي تم تخصيصها للمديرية من طرف الولاية للاستعمال الإداري وتوفير سيارة تنقل، تلائم خصوصية المنطقة.

ـ يتوجب على مصالح الموارد المائية وضع حاجز حماية لمنابع تزويد السكان بالماء الشروب لحمايتها من أي خطر تلوث.

ـ يتوجب على المصالح المختصة وضع استراتيجية تسمح بتنظيم حركة الأفارقة الأجانب الذين يشتغلون بورشات التعدين العشوائي للمعادن الثمينة (الذهب).

ـ يجب تشديد الرقابة على مستوى مختلف المنافذ بإقليم البلديتين (برج الحواس وجانت) لحركة وسائل نقل خزانات المياه، الكربون، غاز البوتان والأكياس التي تحتوي على مسحوق الحجارة المطحونة (المادة الأولية لاستخراج معدن الذهب)، من أجل الحيلولة دون تلوث أوساط الاستقبال من طرف ورشات التعدين العشوائي لاستخراج الذهب.

ـ أوصينا بشدة بضرورة مراجعة كيفيات منح التراخيص المنجمية من أجل ضمان تسيير عقلاني ومتساوي للموارد الطبيعية، وذلك بتسخير كل مجهودات الجهاز التنفيذي للولاية عن طريق لجنة المنشآت المصنفة، وتسوية وضعية المواقع المستغلة حاليا في إطار احترام التنظيم الساري المفعول.

تلكم هي الإجراءات والتوصيات التي أبلغناها للسلطات المعنية بالموضوع، مع بقاء مصالحنا المختصة محليا ومركزيا تحت التصرف لأي اعتبارات أخرى.

تفضلوا ـ سيدي ـ بقبول أسمى عبارات التقدير والاحترام.

الجزائر، في 18 ديسمبر 2022

سامية موالفي

وزيرة البيئة والطاقات المتجددة

9 ـ السيد مراد لكحل

عضو مجلس الأمة

إلى السيدة وزير البيئة والطاقات المتجددة

طبقا لأحكام المادة 158 من الدستور، والمواد من 69 إلى 76 من القانون العضوي رقم 16 ـ 12 المؤرخ في 22 ذو القعدة 1437 الموافق 25 غشت 2016 المحدد لتنظيم المجلس الشعبي الوطني، ومجلس الأمة، وعملهما، وكذا العلاقات الوظيفية بينهما وبين الحكومة، يشرفني أن أتقدم إليكم بالسؤال الكتابي التالي نصه:

تعتبر بلدية برج الغدير بولاية برج بوعريريج نموذجا حقيقيا للمدن النظيفة وذات المساحات الخضراء العديدة والمتميزة، وقد سبق لها أن تحصلت على المراتب الأولى وطنيا من حيث الجمال والنظافة وتوفير المساحات الخضراء والحدائق، غير أن الإهمال والتهميش قد طال هذا الجانب المهم داخل المحيط الحضري، والذي يبعث على الراحة وتوفير المتنفس لدى ساكنة البلدية، ومما زاد الأمر سوءا والطين بلة هو عدم وجود مصب للنفايات ومركز للردم التقني، حيث تجمع النفايات وتنقل إلى عاصمة الولاية، لذلك ننتظر التفاتة خاصة من دائرتكم الوزارية لهذه البلدية، والدعم المالي لأجل بعث تلك المساحات من جديد وإعادة تهيئتها وتنظيمها.

السؤال المطروح: هل ستنظر مصالحكم لهذا المطلب بعين الاعتبار، لتحظى البلدية باهتمامكم ودعمكم؟ وهل ستتشرف البلدية بزيارة خاصة من سيادتكم.

في انتظار ردكم، تفضلوا ـ سيدتي الوزير المحترمة ـ

بقبول أسمى عبارات التقدير والاحترام.

الجزائر، في 15 نوفمبر 2022
مراد لكحل
عضو مجلس الأمة

جواب السيدة الوزيرة:

في البداية أشكر اهتمامكم بالبيئة والتنمية المستدامة وتحسين الإطار المعيشي للمواطن، من خلال سؤالكم المتعلق بالمساحات الخضراء وعدم وجود مكب للنفايات ببرج الغدير ولاية برج بوعريريج، وعلى هذا الأساس يطيب لي أن أحيطكم علما بالعناصر التالية:

في سنة 2014، تم تسجيل عملية بعنوان: دراسة ومتابعة إنجاز وتجهيز مفرغة مراقبة في برج الغدير، حيث تم إعداد الدراسة والإنتهاء منها واستلامها، وذلك من أجل التكفل بنفايات 5 بلديات تابعة لدائرة برج الغدير (بليمور، العناصر، غيلاس، تقلعيت، وبلدية برج الغدير) بمجموع سكاني يفوق 78669 ساكنا بمعدل معالجة يصل إلى 80 طنا في اليوم، مع الاستغناء نهائيا عن عمليات الرمي العشوائي للنفايات بالمفارغ العشوائية المستغلة من طرف هذه البلديات في إطار تحسين الإطار المعيشي للمواطن والحفاظ على البيئة وعلى الصحة العمومية.

وعليه باشرت مصالحنا بتقديم طلبات تسجيل عملية خاصة بإنجاز وتجهيز مشروع مفرغة مراقبة ببرج الغدير خلال جلسات التحكيم الخاصة بمشاريع الاستثمار بوزارة المالية، غير أنه لم يتم الحصول على الموافقة إلى يومنا هذا، وفي إطار التحضيرات الخاصة بميزانية الدولة للتجهيز لسنة 2023، قامت مصالحنا بتقديم طلب آخر لتسجيل عملية إنجاز وتجهيز مفرغة مراقبة ببرج الغدير، في انتظار الموافقة عليها.

من جهة أخرى، وبخصوص طلبكم لزيارة عمل إلى ولاية برج بوعريريج، فإن مصالحنا تعمل على تنظيم برنامج الزيارات الميدانية التفقدية إلى كل ولايات وطننا الحبيب، وولاية برج بوعريريج مبرمجة ضمن الولايات التي ستكون لها زيارة في المستقبل القريب، حيث ستكون الفرصة لتفقد وتفتيش مختلف الهيئات وكذا معاينة المشاريع التابعة لقطاعنا.

في الأخير، وأمام الجهود المبذولة من طرف الدولة في الحفاظ على نظافة البيئة والمحيط ومحاربة كل أشكال التلوث والنفايات، تبقى السلوكيات اللامسؤولة من طرف بعض المواطنين في الرمي العشوائي للنفايات وتراكمها على الطرقات، وفي الأماكن غير المخصصة لها، سببا من أسباب انتشار التلوث البيئي، مما يستدعي تظافر جهود جميع الفعاليات من أجل تجاوز هذه الإشكالية، من خلال اعتماد الفرز الانتقائي في البيت، وكذا التوعية والتحسيس وغرس السلوكيات البيئية السليمة في المجتمع.

تفضلوا السيد ـ العضو ـ بقبول أسمى عبارات التقدير والاحترام.

الجزائر، في 18 ديسمبر 2022
سامية موالفي
وزيرة البيئة والطاقات المتجددة

10 ـ السيد مراد لكحل
عضو مجلس الأمة
إلى السيد وزير الشباب والرياضة

طبقا لأحكام المادة 158 من الدستور، والمواد من 69 إلى 76 من القانون العضوي رقم 16 ـ 12 المؤرخ في 22 ذو القعدة 1437 الموافق 25 غشت 2016 المحدد لتنظيم المجلس الشعبي الوطني، ومجلس الأمة، وعملهما، وكذا العلاقات الوظيفية بينهما وبين الحكومة، يشرفني أن أتقدم إليكم بالسؤال الكتابي التالي نصه:

نحن إذ نقدر جهودكم التي تبذلونها وأنتم على رأس قطاعكم المحترم، وإذ نحيّي فيكم الجدية والإخلاص والوقوف على كل كبيرة وصغيرة بقطاعكم يشرفنا أن نعلمكم بأن ولاية برج بوعريريج في أمس الحاجة إلى التفاتتكم واهتمامكم، خاصة ما تعلق منها بإنشاء الهياكل والمرافق الرياضية على غرار ملاعب كرة القدم.

ومن بين البلديات التي هي بحاجة ماسة إلى ملعب بلدي يكون مكسبا للرياضيين وفرق كرة القدم، بالخصوص بلدية أولاد دحمان ذات الكثافة السكانية الكبيرة، وكذا بلدية المهير، تلك البلدية التي لها تاريخ كبير مع كرة القدم، إذ إن فريقها العتيد كان من أكبر الفرق على مستوى الولاية والوطن بالنظر إلى ما حققه من إنجازات وألقاب، غير أن الإهمال والتهميش قد طال هذه البلدية فيما يخص المرافق الرياضية.

السؤال المطروح: هل ستظفر بلديتا المهير وأولاد دحمان بملعب بلدي يكون مكسبا للرياضيين ومتنفسا للسكان والشباب منهم بالخصوص؟

في انتظار ردكم، تفضلوا ـ سيدي الوزير المحترم ـ بقبول أسمى عبارات التقدير والاحترام.

الجزائر، في 26 أكتوبر 2022

مراد لكحل

عضو مجلس الأمة

جواب السيد الوزير:

يشرفني، السيد عضو مجلس الأمة المحترم، أن أتوجه إليكم بالشكر على الاهتمام الذي تولونه لقطاع الشباب والرياضة وعلى السؤال الكتابي الذي تفضلتم بطرحه، والمتعلق بطلب تسجيل المزيد من المشاريع الاستثمارية لإنشاء مرافق رياضية، على غرار ملاعب كرة القدم، وخصصتم بالذكر النقص الذي تعرفه بلديتا أولاد دحمان والمهير لمثل هذه المرافق، وللرد عليه، أوافيكم بالمعطيات الآتية:

تتوفر الحظير المنشآتية للقطاع بولاية برج بوعريريج على مائة وعشر (110) منشآت منها 77 منشأة رياضية و 33 منشأة شبانية؛ إن هذا العدد الهام من المنشآت قد لا يلبي الطلبات المتزايدة للشباب على مختلف النشاطات الرياضية والترفيهية، واقتراحكم المزيد من المشاريع الاستثمارية لإنجاز منشآت شبانية ورياضية، سيتم التكفل به بتكليف مصالحنا غير الممركزة بولاية برج بوعريريج لدراسة اقتراح تسجيل مشاريع عمليات لإنجاز المزيد من المرافق الشبانية والرياضية ضمن مختلف برامج التنمية المحلية، بالإضافة إلى اقتراح تسجيلها ضمن البرنامج القطاعي للسنوات المالية المقبلة.

بخصوص مشروعي تهيئة ملعبي كرة القدم لكل من بلديتا أولاد دحمان والمهير، لقد تم تسجيل كليهما ضمن البرنامج القطاعي برخصة برنامج تقدر بـ:ثمانية وخمسين مليونا وسبعمائة وثلاثة وثمانين دينارا جزائريا (58.783.000 دج) بالنسبة للأول، ورخصة برنامج تقدر بـ: مائة وأربعين مليون دينار جزائري (140.000.000)دج بالنسبة للثاني والعمليتان مستهما إجراءات التجميد التي أقرتها السلطات العمومية من خلال تعليمة وزارة المالية رقم 4284 المؤرخة في 03 / 08 / 2015، وقد تم إيداع طلب لرفع التجميد عنهما ثلاث مرات متتالية وكان آخرها بتاريخ 26 / 11 / 2022، كما أن المشروعين قد تم اقتراح تسجيلهما هذه السنة 2022، ضمن برنامج صندوق التضامن للجماعات المحلية وتم إعداد بطاقة تقنية لكل منهما من طرف مديرية الشباب والرياضة، بناء على طلب النائب بالمجلس الشعبي الوطني، السيد بلفار عبد الحق، وقد تم مؤخرا معاينة وضعية ملعب بلدية أولاد دحمان من طرف البعثة الاستعلامية للجنة الشباب والرياضة والحياة الجمعوية بالمجلس الشعبي الوطني وذلك أثناء الزيارة التي قامت بها البعثة لولاية برج بوعريريج بتاريخ 24 أكتوبر 2022.

وفي الأخير، أبلغكم بأننا سنعمل كل ما في وسعنا لرفع التجميد عن هذين المشروعين، خاصة وأن القطاع قد باشر الإجراءات الخاصة برفع التجميد عن جميع المشاريع الاستثمارية لإنجاز المنشآت الشبانية والرياضية وذلك بتقديم طلب لمصالح وزارة المالية من أجل رفع التجميد عنها بجميع الولايات ومن بينها المشاريع الخاصة بولاية برج بوعريريج مرتبة حسب الأولوية.

تفضلوا، السيد عضو مجلس الأمة، بقبول فائق التقدير والاحترام.

الجزائر، في 19 ديسمبر 2022

عبد الرزاق سبڤاڤ

وزير الشباب والرياضة

11 ـ عبد الرحمان قنشوبة

عضو مجلس الأمة

إلى السيد وزير البريد والمواصلات السلكية واللاسلكية

طبقا لأحكام المادة 158 من الدستور، والمواد من 69 إلى 76 من القانون العضوي رقم 16 ـ 12 المؤرخ في 22 ذو القعدة 1437 الموافق 25 غشت 2016 المحدد لتنظيم المجلس الشعبي الوطني، ومجلس الأمة، وعملهما، وكذا العلاقات الوظيفية بينهما وبين الحكومة، يشرفني أن أتقدم إليكم بالسؤال الكتابي التالي نصه:

يعاني المواطنون مرتادو البريد المركزي بمدينة الجلفة من الطابور اليومي اللامتناهي لسحب أموالهم من الموزع الآلي الوحيد الموجود على مستوى هذا المركز، ونظرا للإقبال الكبير اليومي عليه من طرف مواطني المدينة والزوار من كافة المدن المجاورة والولايات، فهو بحاجة إلى تزويده بعشر (10) موزعات آلية.

كما أن الموزعات الآلية لباقي مراكز أحياء المدينة، غالبا ما تكون معطلة، ونادرا ما توجد بها نقود، وبناء على ما ذكر ومراعاة لانشغالات ساكنة بلدية الجلفة ومستعملي مراكز البريد نتوجه إلى سيادتكم بالسؤال الكتابي التالي:

ـ ما هي الإجراءات المتخذة لتزويد البريد المركزي بالجلفة بالموزعات الآلية، وتشغيل الموزعات لباقي أحياء المدينة وتزويدها بالنقود؟

في انتظار ردكم، تفضلوا ـ سيدي الوزير المحترم ـ بقبول أسمى عبارات التقدير والاحترام.

الجزائر، في 10 نوفمبر 2022

عبد الرحمان قنشوبة

عضو مجلس الأمة

جواب السيد الوزير:

لقد تفضلتم، السيد عضو مجلس الأمة المحترم، بطرح بعض الاستفسارات حول الشبابيك الآلية للنقود بولاية الجلفة، لاسيما ما تعلق بتشغيل الأجهزة المنصبة، فضلا عن تدعيم ذلك المتواجد بالبريد المركزي، وإذ أشكركم نظير اهتمامكم بهذا الشق من الخدمات الكفيل بتمكين المواطنين من سحب أموالهم ومن مختلف المعاملات النقدية بكل أريحية، يشرفني أن أنهي إلى فاضل علمكم أن ولاية الجلفة تحصي (40) شباكا آليا للنقود، من بينها (13) تم تنصيبها ووضعها حيز الخدمة خلال السنة الجارية (2022).

كما أن الولاية ستتدعم بفضاء رقمي حر للخدمة الذاتية، بمحاذاة القباضة الرئيسية والذي سيجهز بأربعة (04) شبابيك جديدة، مرتقب دخولها حيز الخدمة خلال الثلاثي الأول من سنة 2023، إذ إن مشروع تهيئة المحل الذي سيستقبل تلك الأجهزة في طور إنهاء الإجراءات الإدارية لإطلاقه.

أما فيما يخص الشبابيك الآلية قيد الخدمة، المنصبة على مستوى المكاتب البريدية بالولاية، فهي محل عمليات صيانة دورية لضمان استمرارية الخدمات، وفي حالة تسجيل أي عطب، يتم التدخل الفوري للمصالح المعنية.

وفي سياق ذي صلة، تعمل مصالحنا المحلية بالولاية، ممثلة في المديرية الولائية للبريد والمواصلات السلكية واللاسلكية ومديرية وحدة البريد، وبالتنسيق مع المصالح المحلية لبنك الجزائر، على توفير السيولة المالية الكافية بشكل يومي، كما أن هذه العملية، التي هي من الأهمية بمكان، محل متابعة دائمة ومستمرة من طرف مصالحنا المركزية والمصالح المركزية لمؤسسة «بريد الجزائر».

وأخيرا، يجدر التنويه أنه سيتم تزويد ولاية الجلفة، على غرار باقي ولايات الوطن، بشبابيك إضافية فور الانتهاء من صفقة اقتناء 1000 شباك آلي للنقود خلال سنة 2023.

تفضلوا، السيد عضو مجلس الأمة المحترم، بقبول فائق عبارات التقدير والاحترام.

الجزائر، في 20 ديسمبر 2022

كريم بيبي تريكي

وزير البريد والمواصلات السلكية واللاسلكية

12 ـ السيد محمد روماني

عضو مجلس الأمة

إلى السيد وزير المالية

طبقا لأحكام المادة 158 من الدستور، والمواد من 69 إلى 76 من القانون العضوي رقم 16 ـ 12 المؤرخ في 22 ذو القعدة عام 1437 الموافق 25 غشت عام 2016 الذي يحدد تنظيم المجلس الشعبي الوطني، ومجلس الأمة، وعملهما، وكذا العلاقات الوظيفية بينهما وبين الحكومة، يشرفني ـ السيد الوزير المحترم ـ أن أتوجه إلى سيادتكم بالسؤال الكتابي التالي نصه:

هناك عدة إشكالات بين الولايات الناشئة والولايات الأم، فهناك على سبيل المثال عدة قضايا عالقة بين ولاية تيميمون والولاية الأم أدرار، من عدة عمليات مشتركة كانت مسجلة وأصبحت اليوم عالقة؟

ما مدى تنفيذ الإصلاحات الميزانياتية على المستوى المحلي، في ظل دخول القانون العضوي 18 ـ 15 المتعلق بقوانين المالية حيز التطبيق في سنة 2023؟

وفي الأخير تقبلوا منا، السيد الوزير المحترم، فائق عبارات التقدير والاحترام.

الجزائر، في 27 أكتوبر 2022

محمد روماني

عضو مجلس الأمة

جواب السيد الوزير:

تفضلتم بطرح سؤالكم الكتابي، سيدي عضو مجلس الأمة المحترم، والمتعلق بمدى تنفيذ الإصلاحات الميزانياتية على المستوى المحلي مع وجود إشكالات بين الولايات الناشئة والولايات الأم وفي ظل دخول القانون العضوي رقم 18 ـ 15 المؤرخ في 02 سبتمبر 2018، والمتعلق بقوانين المالية.

بهذا الصدد، يشرفني أن أوافيكم بالمعلومات التالية:

بموجب المنشور الوزاري رقم 09 المؤرخ في 08 سبتمبر 2021 المتضمن الكيفيات العملية المتعلقة بتقسيم الأصول والخصوم بين الولايات الأصل والولايات الجديدة، فإن كل عملية موجودة في مدونة الاستثمار للولاية الأصل ويكون المعدل المادي لتقديم الأشغال يفوق 70 ٪ بها، فإن الولاية الأصل مكلفة بمواصلة الأشغال حتى نهايتها أي غلق هذه العملية.

بالإضافة إلى ذلك، فإن الولاية الأصل (ولاية أدرار) تفرّعت منها ولايتان جديدتان، يتعلق الأمر بكل من ولاية تيميمون وولاية برج باجي مختار، وجراء هذا التقسيم تم تحويل عمليات تخص الاستثمار العمومي من مدونة الاستثمار الخاصة بولاية أدرار إلى الولايتين الجديدتين كما هو موضح فيما يلي:

الوحدة: ألف دج

الولاية	البرنامج القطاعي غير الممركز		الصندوق الخاص بتنمية مناطق الجنوب		الإجمالي	
	عدد العمليات	رخصة البرنامج	عدد العمليات	رخصة البرنامج	عدد العمليات	رخصة البرنامج
تيميمون	10	454759	4	937383	14	1392142
برج باجي مختار	10	894190	2	600000	12	1494190

أما بالنسبة لسنة 2022، فقد تم تسجيل ما يلي:

لقد استفادت ولاية أدرار من 25 عملية جديدة برخصة برنامج تقدر 6.446 مليار دج في إطار البرنامج القطاعي غير الممركز، كما أنه في إطار إعادة التقييم للمشاريع تم منح رخصة إجمالية تقدر بـ 2.033 مليار دج لـ 13 عملية، بالإضافة إلى مخطط التنمية للبلدية الذي يقدر بغلاف مالي ب 1.8 مليار.

كما استفادت ولاية تيميمون من البرنامج الجديد الذي يقدر ب 23 عملية برخصة إجمالية تقدر بـ 2.430 مليار دج في إطار البرنامج القطاعي غير الممركز، بالإضافة إلى مخطط التنمية للبلدية برخصة إجمالية تقدر ب 1 مليار دج.

كما استفادت ولاية برج باجي مختار من البرنامج الجديد يقدر بـ 23 عملية برخصة إجمالية تقدر بـ 3.196 مليار دج في إطار البرنامج القطاعي غير الممركز، بالإضافة إلى مخطط التنمية للبلديات بغلاف مالي يقدر ب 1 مليار دج.

أما فيما يخص الإصلاح الميزانياتي، فإن الإجراءات التي تم تنفيذها على المستوى المحلي في ظل دخول القانون العضوي رقم 18 ـ 15 المؤرخ في 2 سبتمبر 2018 والمتعلق بقوانين المالية (LOLF) الذي يدخل حيز التنفيذ في سنة 2023 تلخص كما يلي:

1 – إصدار النصوص التطبيقية التي نص عليها القانون العضوي المتعلق بقوانين المالية:

تم إصدار اثني عشر (12) مرسوما تنفيذيا تطبيقا للقانون العضوي المتعلق بقوانين المالية بالإضافة إلى عدة قرارات ومناشير من شأنها تسليط الضوء على الآليات والإجراءات التطبيقية وتعزيز الفهم العملي للمصطلحات والإجراءات الجديدة، كما تم نشرها على الموقع الرسمي للمديرية العامة للميزانية (http://mfdeb.gov.dz) بحيث تشرح هذه النصوص الإجراءات الجديدة لإعداد وتنفيذ الميزانية الجديدة للدولة المسماة ميزانية البرامج سواء على المستوى المركزي أو على المستوى المحلي.

2 – التعميم والتكوين:

في هذا الإطار، قامت مصالح وزارة المالية بإعداد مخطط واسع للنشر، التعميم والتكوين لصالح جميع الوزارات والمؤسسات العمومية والولايات، والتي تسمح بتحقيق الأهداف المنتظرة في المواعيد المحددة في القانون العضوي رقم 18 ـ 15 المتعلق بقوانين المالية، المعدل والمتمم (LOLF)، فيما يتعلق بما يلي:

ـ تنظيم ندوات للتعميم والتوعية لصالح جميع الدوائر الوزارية والمؤسسات العمومية وذلك كل الولايات (2021 ـ 2022)، حيث ستستمر هذه العملية اعتبارا من 18 ديسمبر 2022 على المستوى المحلي، لشرح وتعميم الآليات

الجديدة المتعلقة بالقانون العضوي (النصوص التطبيقية، القرارات، التعليمات، المناشير...) مما يتيح اكتساب المفاهيم الجديدة للمصطلحات والإجراءات الجديدة.

ـ منذ يونيو 2021، تم إطلاق برنامج تكوين المكونين، وقد تم تأهيل أكثر من 250 مكونا (نواة صلبة من المكونين) من مختلف الوزارات والذين سينشطون التكوين على نطاق واسع والذي انطلق في 11 ديسمبر 2022، علي مستوى المعهد العالي للتسيير والتخطيط (ISGP) لصالح المصالح المركزية وكذلك على المستوى المحلي (الولايات) لصالح المصالح غير الممركزة.

ـ الهدف من هذا التكوين الواسع النطاق هو تكوين أكثر من 10000 إطار من الفاعلين في ميزانية الدولة.

في الأخير، لا يسعني إلا أن أشكركم على اهتمامكم وحرصكم الدائمين برفع انشغالات المواطنين، ونؤكد لكم أننا سنسعى دون هوادة للرد على كل الانشغالات التي تخص دائرتنا الوزارية في سبيل أن نرقى بالخدمة العمومية إلى الأفضل.

كانت تلكم هي أهم العناصر التي بدا لي من الضروري موافاتكم بها ردا على انشغالكم.

تقبلوا، السيد عضو مجلس الأمة، أسمى عبارات التقدير والاحترام.

الجزائر، في 24 ديسمبر 2022

إبراهيم جمال كسالي
وزير المالية

13 ـ السيد عبد الحميد بوشرمة
عضو مجلس الأمة
إلى السيد وزير الصناعة

طبقا لأحكام المادة 158 من الدستور، والمواد من 69 إلى 76 من القانون العضوي رقم 16 ـ 12 المؤرخ في 22 ذو القعدة 1437، الموافق 25 غشت 2016 المحدد لتنظيم المجلس الشعبي الوطني، ومجلس الأمة، وعملهما، وكذا العلاقات الوظيفية بينهما وبين الحكومة، يشرفني أن أتقدم إليكم بالسؤال الكتابي التالي نصه:

يعتبر مصنع الزيوت النباتية والأعلاف بمنطقة بازول ـ ولاية جيجل ـ مشروعا حيويا ذا بعد استراتيجي كبير، حيث من المنتظر في حالة اكتماله ودخوله مرحلة الإنتاج أن تكون له آثار على التنمية الاقتصادية الوطنية والمحلية.

السيد الوزير المحترم؛

هذا المشروع الذي انطلقت به الأشغال في الثلاثي الأخير من سنة 2017 مع مدة إنجاز محددة بـ 14 شهرا، وبالرغم من أهميته الاقتصادية الكبيرة من جهة، وتعليمات السيد رئيس الجمهورية من جهة أخرى بضرورة تسريع دخول المصنع حيز الخدمة قبل نهاية سنة 2021، المتضمنة في مخرجات اجتماع مجلس الوزراء بتاريخ 8 أوت 2021، فضلا عن تسوية مشكل الملكية، من خلال تحويل ملكيته إلى المجمّع الصناعي العمومي مدار (madar Hol- ing) بموجب أحكام قضائية، إلا أن أشغال الإنجاز مازالت متوقفة منذ شهر جوان من سنة 2019 بعد أن بلغت نسبة 70 ٪، ولا بوادر عن استئناف هذه الأشغال، وبالتالي استحالة تدشين المصنع ودخوله مرحلة الإنتاج في الأجلين القصير والمتوسط.

السيد الوزير المحترم؛

على ضوء كل هذا:

ـ ما هي الإجراءات الحقيقية المتخذة من طرف مصالحكم لتذليل كافة العراقيل (إدارية، تعاقدية وتقنية) التي تعيق استئناف أشغال الإنجاز المتبقية (البناء والتجهيز) بهذا المشروع الحيوي؟

ـ وما هي الآفاق الزمنية لاستئناف هذه الأشغال، ووضع المصنع حيز الخدمة ودخوله مرحلة الإنتاج؟

ولكم جزيل الشكر.

الجزائر، في 28 جوان 2022

عبد الحميد بوشرمة
عضو مجلس الأمة

جواب السيد الوزير:

السؤال:

ـ ما هي الإجراءات الحقيقية المتخذة من طرف مصالحكم لتذليل كافة العراقيل (إدارية، تعاقدية وتقنية) التي تعيق استئناف أشغال الإنجاز المتبقية (البناء والتجهيز) لمشروع وحدة تحويل البذور الزيتية، ببازول ولاية جيجل؟

ـ وما هي الآفاق الزمنية لاستئناف هذه الأشغال، ووضع المصنع حيز الخدمة ودخوله مرحلة الإنتاج؟

ـ الجواب:

ردا على سؤالكم الشفوي والذي تم تحويله إلى سؤال كتابي، يشرفني أن أعلمكم أنه في إطار استعادة الأملاك المصادرة بموجب الأحكام القضائية النهائية وتحويلها إلى القطاع العمومي التجاري قامت السلطات باستعادة مشروع

وحدة تحويل البذور الزيتية ببازول ولاية جيجل، وتم وضعه تحت حافظة الشركة القابضة (MADAR) وهذا نظرا لأن هذه الأخيرة تمتلك إمكانيات مالية كبيرة.

ومنح هذا المشروع في إطار الاستثمار الوطني بمبلغ استثماري يقدر ب 39 مليار دينار والمتخصصة في إنتاج:

- الزيوت النباتية؛
- فرينة البذور النباتية؛
- قشور البذور النباتية المخصصة لأعلاف الحيوانات والتي تساهم في تغطية نسبة كبيرة من حاجيات الولاية من الأعلاف.

يتربع هذا المشروع على مساحة تقدر بـ 7.5 هكتار ويتكون من عدة وحدات للإنتاج متواجدة داخل الميناء حيث إن دخول هذا المشروع في عملية الإنتاج سوف يخلق نشاطا اقتصاديا داخل الولاية لاسيما في:

- التوجه نحو زراعة الصوجا محليا من أجل ضمان استمرارية تموين المصنع والحد من الاستيراد لهذه المادة المقدر بـ 1.9 مليون طن سنويا مع إمكانية توفير أكثر من (01) مليار دولار في السنة،
- فتح المجال أمام مستثمرين آخرين في نشاطات مكملة ومناولة لهذا المشروع لاسيما الصناعات التحويلية، وتغطية حوالي 50 ٪ من الاحتياجات الوطنية لمادة زيت المائدة و 70 ٪ من أعلاف الأنعام مع ضمان توفيرها محليا.
- توفير مناصب شغل معتبرة، أكثر من 300 منصب شغل مباشر وأكثر من 1500 منصب شغل غير مباشر، لاسيما في ميدان زراعة الصوجا؛

كما نعلمكم أن إنجاز هذا المصنع يعتبر من أكبر المشاريع التي تعول عليها السلطات العمومية، حيث تجاوزت نسبة الأشغال به 70 ٪، حيث سيحقق آفاقا استثمارية في الولاية لارتباطه بقطاعات حيوية على غرار الصناعة التحويلية والفلاحة، مثلما يغطي الطلب المحلي على الزيوت النباتية والقضاء على الاحتكار والمضاربة في هذه المواد، كما أن هذا المشروع سيسمح بخفض فاتورة الواردات الكبيرة من الزيوت النباتية، وفي مرحلة ثانية التوجه نحو الأسواق الإفريقية.

أما فيما يخص عدم انطلاق استغلال المصنع والأشغال المتعلقة به فهذا راجع بالدرجة الأولى إلى تعثر المفاوضات مع الشركاء الأجانب فيما يخص التخليص الجمركي للعتاد اللازم للإنتاج، المستحقات الكبيرة السابقة مع المتعامل موضوع المصادرة وكذا المطالبة بتعويضات غير معنية بها مؤسسة «KOTAMA».

ونظرا لحالة الانسداد التي عرفتها القضية تم تدخل وزارة الصناعة مباشرة من خلال الإشراف على المفاوضات بين الطرفين من أجل الوصول إلى حل نهائي وسريع والانطلاق في الأشغال والدخول في الإنتاج.

حاليا مؤسسة «KOTAMA» أمضت الاتفاقية مع شركائها الأجانب، لاسيما الصينين، ولقد تم الاتفاق بين الطرفين على مباشرة الأشغال في أقرب الآجال والانتهاء منها قبل نهاية السنة المقبلة وبالتالي الدخول في الإنتاج.

تقبلوا، السيد عضو مجلس الأمة، فائق عبارات التقدير والاحترام.

الجزائر، في 23 ديسمبر 2022

أحمد زغدار

وزير الصناعة

الإدارة والتحرير مجلس الأمة، 07 شارع زيغود يوسف الجزائر 16000 الهاتف: 73.59.00 (021) الفاكس: 74.60.34 (021) رقم الحساب البريدي الجاري: 3220.16	ثمن النسخة الواحدة 12 دج

طبعت بمجلس الأمة يوم الأحد 8 جمادى الثانية 1444
الموافق 1 جانفي 2023

رقم الإيداع القانوني: 99-457 ـــ ISSN 1112- 2587